مَنْهجُ ابنِ مَالك في تَرتيبِ أبوابِ الأَلفيَّة

د. سلطان بن عوَّاض العوفي
الأستاذ المساعد في قسم اللغويات، بكلِّيَّة اللُّغة العربيَّة بالجامعة الإسلاميَّة
Sultanhh77@gmail.com

تاريخ التحكيم: ٢ / ٧/ ١٤٣٦ تاريخ الإجازة: ١١/ ٩/ ١٤٣٦

المستخلص:

ألفيَّة ابن مالك في النَّحو والصَّرف أشهر المتون النَّحوية التي انتشرت بين أهل العلم وطلابه، وإنَّ من أبرز ما يميِّزها منهج التَّأليف والتَّرتيب فيها، حيث راعى فيها ابن مالك البدء بالأعم ثم الأخص، وحرص على تناسب الأبواب والفصول، وجعل ذلك أساس إيرادها في مواضعها؛ كل ذلك جاء مراعاة للغرض التَّعليمي من الألفيَّة.

وقد عملت هذا البحث لعرض هذا الموضوع بشكل مفصَّل، يبين معالمه وعلله وأسسه، ويجمع أقوال العلماء المتناثرة في ذلك، واخترت الألفيَّة مجالا له لما أشرت إليه سابقا من شهرتها وشهرة منهجها لدى الدارسين اليوم.

الكلمات مفتاحية:

(ألفيَّة ابن مالك)، (منهج ابن مالك)، (الألفية)، (ترتيب الأبواب النحوية)، (دراسات حول الألفية)، (علل النحو).

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَٰنِ الرَّحِيمِ

جاء البحث في مقدِّمة، وثلاثة مباحث، ثم الخاتمة.

فالمقدِّمة تحدثت فيها عن أهميَّة الموضوع، وبيان خطة البحث، وذكر أهم الدراسات السَّابقة التي عرضت لهذا الموضوع، وبيان منهجي فيه.

ثم بعد ذلك أتى المبحث الأوَّل: أقسام الألفيَّة العامَّة، وفيه تحدَّثت عن تقسيمات الألفيَّة التي تندرج تحتها جملة من الأبواب؛ ذلك أنَّ ابن مالك لم يكتف بارتباط الباب بما قبله فقط، بل نظر إلى التناسب بين جملة من الأبواب التي ترتبط بعضها مقابلة لمجموعة أخرى تأتي بعدها.

ثم بعد ذلك المبحث الثَّاني: أبواب الألفيَّة وفصولها، وهو أكبر أجزاء البحث، وفيه استعرضت جميع أبواب الألفيَّة وما يتبعها من فصول مبيِّنا العلاقة بينها، وكشفت عن سر ترتيبها على هذا النَّحو، فبعد بيان المنهج العام في الترتيب بيَّنت هنا مدى تناسب الأبواب فيما بينها داخل القسم العام الذي يجمعها، وعلل ورودها كذلك.

ثم بعد ذلك المبحث الثَّالث: أسس التَّرتيب التي راعاها ابن مالك في الألفيَّة، كشفت عن أسس ابن مالك التي سار عليها في مسألة ترتيب أقسام الألفيَّة العامَّة أو الأبواب التفصيلية، وهي أسس مستنبطة مما صنعه في ترتيب تلك الأبواب.

ثم بعد ذلك الخاتمة التي سطرت فيها أبرز النَّتائج والتَّوصيات.

كشف هذا البحث الترتيب العام للألفية، حيث تبين أنها تنقسم إلى قسمين رئيسين، القسم الأوَّل: الأبواب النَّحويَّة، والقسم الثَّاني: الأبواب الصَّرفيَّة.

وينقسم القسم الأوَّل وهو (الأبواب النَّحويَّة) إلى قسمين:

الأوَّل: المقدِّمات النَّحويَّة: وورد فيه ثلاثة أبواب هي:

١ – الكلام وما يتألف منه.

٢ – المعرب والمبني.

٣ – النَّكرة والمعرفة.

الثَّاني: الأحكام النَّحويَّة التَّفصيليَّة: وينقسم هذا الجزء إلى الأقسام التَّالية:

أوَّلا: أحكام الجملة الاسميَّة وما يتَّصل بها.

ثانيًا: أحكام الجملة الفعليَّة وما يتَّصل بها.

ثالثًا: التَّوابع في الجملتين الاسميَّة والفعليَّة.

رابعًا: أساليب نحويَّة مختلف في نوعها وعواملها.

خامسًا: أحكام خاصَّة بالفعل وما يشابهه.

سادسًا: أبواب نحويَّة متفرِّقة.

أمَّا القسم الثَّاني من أقسام الألفيَّة بشكل عام فهو القسم الصَّرفي، وفيه تحدث ابن مالك عن بعض الأبواب الصرفية بترتيب معين، راعي في الأغلب التناسب بينها.

وبعد أن استعرضت جميع أبواب الألفية وبينت علاقتها ببعضها تحدثت في مبحث خاص عن الأسس التي راعاها ابن مالك في ترتيب الألفيَّة، وهي أسس استنبطتها استنباطا من صنيعه رَحِمَهُ ٱللَّهُ، وكان أبرز ما ذكرته في ذلك ما يلي:

١ – ما كان من الأبواب عامًّا في أحكامه فهو الأولى بالتَّقديم.

٢ – اعتبار المذهب الرَّاجح أساسًا في الترتيب إذا كانت المسألة خلافية.

٣ – الأصل هو المقدَّم والفرع محمول عليه.

٤ – تشابه الألفاظ في العمل قد يكون مسوِّغًا للحديث عنها متتالية وإن اختلفت أنواع تلك الألفاظ.

٥ – العبرة في الحكم الإعرابي بالأصل فإذا خرج اللفظ عن ذلك الأصل لم يراع في التَّرتيب.

٦ – اختصاص بعض أنواع الأساليب النَّحوية بأحكام خاصَّة لا تشاركها فيها نظائرها مسوغ لجعلها في فصول تابعة للباب العام.

٧ – كثرة استعمال أسلوب من الأساليب النَّحويَّة مسوغ لتقديمه على غيره مما هو من جنسه.

٨ – قد يذكر ابن مالك بعض الأبواب على سبيل الاستطراد لأدنى مناسبة.

وقد وضحت ذلك بالأمثلة في البحث.

وفي الخاتمة سطرت النتائج التي خرجت بها من هذا البحث، ومن أهم ما ورد:

– تأثر ابن مالك ببعض من سبقه في منهج التَّرتيب، وقد تم بيان ذلك مفصلا.

– إنَّ حسن الترتيب بين الأبواب وتناسقها من أهم أسباب شهرة الألفيَّة وشهرة منهجها.

– حرص ابن مالك على ترتيب الأبواب وتناسبها في كتبه عمومًا، يؤكد اهتمام ابن مالك بهذا الأمر ما نجده من اختلافات يسيرة في الترتيب بين بعض كتبه؛ لأنه يراجع ترتيباته ويتلافى بعض السلبيات فيها بحثا عن الأفضل.

– اهتم شرَّاح الألفية ببيان العلاقة بين الأبواب، وأبرز من اهتم بذلك الشَّاطبي في المقاصد الشافية، والأشموني في شرحه، والصَّبان والخضري في حاشيتهما.

المقدِّمة

الحمد لله الذي علَّم بالقلم، علَّم الإنسان ما لم يعلم، والصَّلاة والسَّلام على المبعوث رحمة للعالمين، بلسان عربيٍّ مبين، وعلى آله الطَّاهرين وأصحابه الغر الميامين، أمَّا بعد:

فإنَّ من أهم مقوِّمات أيِّ كتاب مسألة ترتيبه وتبويبه؛ فهي بمثابة الدَّليل المرشد لمحتواه، ويسهِّل على المطلع فهمه والاستفادة منه، وتتفاوت قدرات المؤلفين والكتَّاب في ضبط ذلك بحسب طبيعة العصر ومدى سعة اطلاع المؤلف وتأثره بغيره.

وأبرز الكتب النَّحويَّة التي حرصت على مراعاة ذلك الجانب وطوَّرت أسسه ووضَّحت معالمه كتب المتون النَّحويَّة؛ ذلك لأنها كتب تعليميَّة لابد أن تكون متصفة بحس التَّنظيم والتَّرتيب، مراعاة لحال المتعلِّم والناظر فيها وفق جميع أحواله، يقول الزَّمخشري في مقدِّمة المفصَّل: " ولقد ندبني ما بالمسلمين من الأرب إلى معرفة كلام العرب، وما بي من الشَّفقة والحدب على أشياعي من حفدة الأدب لإنشاء كتاب في الإعراب محيط بكافة الأبواب، مرتبٍ ترتيبًا يبلغ بهم الأمد البعيد بأقرب السَّعي، ويملأ سجالهم بأهون السَّقي، فأنشأت هذا الكتاب المترجم بكتاب المفصَّل في صنعة الإعراب، مقسوما أربعة أقسام، القسم الأوَّل في الأسماء، والقسم الثَّاني في الأفعال، والقسم الثَّالث في الحروف، والقسم الرَّابع في المشترك من أحوالها، وصنَّفت كلا من هذه الأقسام تصنيفا، وفصَّلت كل صنف منها تفصيلا، حتى رجع كل شيء إلى نصابه، واستقر في مركزه"[(١)]، وعلَّل لذلك ابن يعيش في شرحه: "قلت: إنما قسَّمه هذه القسمة ليسهل على الطالب حفظه، وعلى النَّاظر فيه

(١) المفصَّل ص/ ١٤.

وجدان ما يرومه، ويجري ذلك مجرى الأبواب في غيره"[١].

وكل ذلك أتى معالجة لما وقع من صعوبة في ترتيب المؤلفات النَّحويَّة السَّابقة، يقول الشيخ محمد عبدالخالق عضيمة: "الرُّجوع إلى سيبويه في كل مسألة من الصعوبة بمكان، وليس أدل على ذلك من أنَّه قد خفي بعض ما في سيبويه على كثير من الأئمة الأعلام فكيف بغيرهم ممن لم يبلغ مبلغهم ولم يدرك شأوهم"[٢]، وفي موضع آخر يقول معلقا على ما ذكر: " كذلك كان شأن المقتضب"[٣].

وممَّن اهتم بالترتيب وتناسب الأبواب في مؤلفاته ابن مالك رَحِمَهُ ٱللَّهُ، حيث تميَّزت متونه النَّحويَّة عمومًا بحسن ترتيبها، ووضوح تقسيمها[٤]، وأشهر تلك المتون هو الخلاصة الألفيَّة، فهو نظم سارت به الرُّكبان، فطوَّف في البلاد طولا وعرضًا، واهتم به العلماء والطُّلاب حفظًا وعرضًا، وكثير من الأبحاث والفهارس النَّحويَّة اليوم تحيل إلى منهج الألفيَّة في التَّرتيب والتَّبويب.

لقد اجتهد العلماء والدَّارسون في التَّعليل لشهرة مؤلفات ابن مالك وبخاصة الألفيَّة بعلل عدة، أوَّلها إخلاص ابن مالك وحسن نيَّته، ومنها سهولة لغته ووضوح أسلوبه، ومنها مكانة مؤلِّفها وموهبته الفذَّة وسعة اطلاعه وتنوع مآخذه، ومنها قيمتها العلميَّة وجمال محتواها[٥].

---

(١) شرح المفصَّل لابن يعيش ١/ ١٧.

(٢) مقدمة المقتضب ١/ ١٢٠.

(٣) فهارس كتاب المقتضب ٤/ ٢.

(٤) سأقوم – بإذن الله تعالى – بدراسة أخرى مقارنة لمسألة الترتيب والتبويب عند ابن مالك في عموم مؤلفاته، تكشف ما بينها من فروق في التَّرتيب وعلة ذلك.

(٥) ينظر: مقدمة المحقق لشرح ألفية ابن مالك لابن الناظم ص/٨ – ١٠، وألفية ابن مالك تحليل ونقد ص/ ٣٩.

ومن أهمَّ تلك التعليلات التي طالعتها ما ذكر من ميل ابن مالك إلى التَّجديد والابتكار في منهج التَّأليف والتَّرتيب بما يناسب غرض الألفيَّة التَّعليمي(١)، ولأهميَّة هذا الأمر في التَّأليف أتى هذا البحث لعرض هذا الموضوع بشكل مفصَّل، يبين معالمه وعلله وأسسه، ويجمع أقوال العلماء المتناثرة في ذلك، واخترت الألفيَّة مجالا له لما أشرت إليه سابقا من شهرتها وشهرة منهجها لدى الدارسين اليوم.

لقد كان عدم وجود دراسة تتناول مثل تلك المنهجية في الترتيب – رغم كثرة الدراسات حول ابن مالك وألفيته – دافعا لي على خوض غمار هذا البحث، حيث استعرضت بعض الدراسات التي تناولت ابن مالك والألفية فلم أجد من فصَّل فيها التَّفصيل الشَّافي، مع وجود إشارات إلى أهمية هذا الأمر وتميز الألفية به(٢).

وأبرز تلك الإشارات ما ذكره الدُّكتور محمد كامل بركات في مقدمة تحقيقه لكتاب التَّسهيل لابن مالك، وهي لفتات عامَّة لهذا الموضوع وردت في ثلاثة مواضع، يقول في أوَّلها متحدِّثا عن خصائص مذهب ابن مالك النَّحوي: " أمَّا خصائص هذا المذهب فيمكن إجمالها في النَّواحي الآتية، ١ – التجديد في منهج التَّأليف، وأوَّل ما يطالعنا من سمات هذا المذهب هو ميل ابن مالك إلى التجديد والابتكار في منهج التَّأليف، ويمكن أن نلمس هذه السمة بمقارنة التسهيل بكتاب سيبويه، ومفصل الزمخشري، وكافية ابن الحاجب... ثمَّ جاء ابن مالك فنظم رؤوس المسائل في أبواب وفروعها في فصول مما يعدُّ من أحدث مناهج التقسيم في

---

(١) ينظر: النحو الوافي ١/ ١١، وتمهيد محقق التَّسهيل ص/ ٤٣، وألفية ابن مالك تحليل ونقد ص/ ٤٢.

(٢) مما استعرضته في ذلك مقدِّمات المحققين لشروح الألفيَّة وكتب ابن مالك، وكذلك الدِّراسات المستقلة التي تناولت ابن مالك وألفيته، منها:(منهج ابن مالك في وضع الألفيَّة، للدكتور عزمي محمد سلمان) و(ألفيَّة ابن مالك تحليل ونقد، للباحث: عبدالله علي الهنادوة)، لكنها لم تعرض للفكرة التي عالجها بحثي هذا رغم تناولها جوانب منهجية في الألفيَّة.

التَّأليف... ومنهج ابن مالك في ترتيب مسائل النحو منهج دراسي تعليمي، يعتمد أكثر ما يعتمد على المناسبة والاستطراد، وارتباط اللاحق بالسَّابق"[١].

وفي الموضع الثاني ورد نحو هذا الكلام، أمَّا في الموضع الثالث فتناول بعض الأمثلة بين فيها علة الترتيب عند ابن مالك، وركز على المواضع التي اختلف فيها ترتيب الألفية عن التسهيل، لأنه عرض لذلك في سياق المقارنة بينهما[٢].

وأشار إلى هذا الموضوع بشكل أوسع الأستاذ الدكتور غريب عبدالمجيد نافع، وأُوْرِدُ هنا ما ذكره في ذلك حيث قال: "والألفيَّة تسير وفق منهج تربوي، تسعى فيه الأحكام الإفرادية أمام الأحكام التركيبية، وتتصدر الجملة الاسمية فيه الجملة الفعلية، مع تقديم المرفوعات على المنصوبات، والمنصوبات على المجرورات.

فقد تناول ابن مالك في المقدمة الكلام وما يتألف منه، وأتبعه بالمعرب والمبني، والنكرة والمعرفة، ثم تكلم عن المبتدأ والخبر، والنواسخ، متمما الحديث عن المرفوعات بالحديث عن الفاعل ونائبه.

ولما كان (اشتغال العامل عن المعمول) جامعًا للمرفوعات والمنصوبات، وجوبًا، أو رجحانًا، أو تسويةً أتى به بين نائب الفاعل والمفعول به، إلا أنه ترجم المفعول به في باب (تعدى الفعلِ ولزومه)، وأردفه بالحديث عن (التنازع في العمل)؛ لأنه مرتبط بالمفعول به ارتباطا وثيقًا، ثم تحدث عن بقية المفاعيل؛ فذكر (المفعول المطلق والمفعول لأجله والمفعول فيه والمفعول معه)، وختم الحديث عن الفضلات بما يشبهها؛ فذكر (الاستثناء، والحال، والتمييز).

---

(١) تمهيد محقق التَّسهيل ص/ ٤٣ - ٤٤.

(٢) ينظر السَّابق ص/ ٦٥، ٨٠ - ٨٤.

ولما فرغ من المنصوبات تناول المجروراتِ بشيء من التفصيل؛ فبدأ بحروف الجر، وأنواعها ومعانيها، وأحكامها، وثنى بالإضافة، مبينا أنواعها، وأحوالها، وأحكامها، مفرداً (المضاف إلى ياء المتكلم) بفصل خاص، لاختلاف أحكامه باختلاف أنواعه.

ولأدنى ملابسة، يتحدث ابن مالك عن (إعمال المصدر، واسم الفاعل) بعد حديثه عن الإضافة، ثم يُتْبعهما بالحديث عن (أبنية المصادر، وأسماء الفاعلين والمفعولين)، مجملا القول في صياغة (الصفة المشبهة باسم الفاعل) وعملها.

وقبل أن يتحدث الناظم عن التوابع، يتحدث عن (التعجب، وأفعال المدح والذم، واسم التفضيل)، ثم يتناول (النداء) الحقيقي والمجازى، وأحكامهما في دقة تامة، وإحكام عجيب.

و(الاختصاص) يشبه النداء في نصبه وبنائه على الضم، وفي الارتباط بالحاضر مع إفادة التوكيد؛ ومن ثمة يذكره بعد آخر مبحث من مباحث المنادى، وهو الترخيم، ثم يتحدث عن التحذير والإغراء للشبه بينهما وبين الاختصاص في إضمار العامل.

ولم يكتف ابن مالك بما أجمله في المقدمات من الحديث عن (اسم الفعل، ونون التوكيد، والممنوع من الصرف، والفعل المعرب)؛ بل عاد، فعقد لما أجمله أولاً أبواباً مستقلة، فصّل فيها القول إلى حدٍّ ما، فتكلم عن (أسماء الأفعال) وما يشبهها من (أسماء الأصوات)، ثم تناول (مالا ينصرف) بشيء من التفصيل، وأسهب القول في أحوال الفعل المضارع، فتناوله في بابي (إعراب الفعل، وعوامل الجزم)، متمما الحديث عن أدوات الشرط بعقده فصْلاً عن (لو) وآخر عن (أمّا، ولولا، ولوما).

وقبل أن ينتهي ابن مالك من الأحكام النحويّة، يضع نظاماً للتطبيق عليها فيعقد باباً في (الإخبار بالذي والألف واللام)، ثم يختتم حديثه عن النحو بـ(العدد، وكناياته)، مشيرًا في النهاية إلى (الحكاية) بـ(أيٍّ، ومَن) الاستفهاميتين.

وأما الصرف فقد أغفل قدراً كبيراً من (تصريف الأفعال)، فضلاً عن التقاء الساكنين وتخفيف الهمزة؛ فلم يتحدث عن (الجامد والمتصرف)، ولا عن (الصحيح والمعتل)، ولا عن (إسناد الأفعال إلى الضمائر)؛ اعتماداً على منظومته (لاميّة الأفعال). ولنجاح ابن مالك في منهجه بحرصه على تيسير العربية، لغة القرآن، أقبل العلماء والمتعلمون على ألفيته – من بين كتبه بنوع خاص – إقبالاً منقطع النظير، وعكف عليها المتخصصون في جميع الأزمان والأمصار، يدرسونها، ويعلقون عليها نظماً أو نثراً بالعربية وبغيرها، حتى طُويت مصنّفات من قبله من أئمة النحو"[(١)].

وتلك لفتات من علماء أجلاء صحبوا ابن مالك ومؤلفاته، ولا شك أني أفدت منها، وحرصت على الزيادة عليها، وذلك بما يلي:

١ – أنني كشفت عن الأقسام العامة للألفية ووضَّحت العلاقة بينها، وعلة ترتيبها، لأنها من ضمن المنهج في الترتيب.

٢ – حرصت على نقل نصوص العلماء في ذلك، وتوضيحها والتعليق عليها.

٣ – أنني استعرضت جميع الأبواب والفصول استعراضا مفصَّلا.

٤ – الخروج من الإجمال إلى التَّوسع في تناول هذا الموضوع، وذلك واضح من حجم البحث الذي خصصته له فقط، وتجاوز الخمسين صفحة.

---

(١) أَلْفِيَّةُ ابْن مَالِكٍ مَنْهَجُهَا وَشرُوحُهَا، مجلة الجامعة الإسلامية، العددان: ٦٥ – ٦٦، ص/ ١٨٤ – ١٨٥.

٥ – اختلاف ما طرحته في بعض المواضع عن ما ذكره الأساتذة الأجلاء كما سيأتي في موضعه.

٦ – تناولت الأبواب النحوية والصَّرفية جميعها.

٧ – عرض جميع الاحتمالات التي يمكن أن يعلل لها في الترتيب؛ ذلك أن مثل هذه العلل قابلة للتعدد واختلاف وجهات النظر، لذا حرصت على عرض ما هو محتمل منها، واختيار الأنسب.

بدأت هذا البحث باستعراض كتب ابن مالك بغية أن أجد بعض الإشارات التي تعلل للترتيب وتبين أغراضه، لكن ابن مالك لم يصرح بذلك حتى في شروحه لبعض متونه، لذا لم يكن من خيار سوى استنباط ذلك من صنيعه، مهتديًا بما أجده من نصوص العلماء في ذلك، وبخاصة شروح الألفية وغيرها من مؤلفات ابن مالك، وحرصت على إضافة ما يناسب المقام دون الركون إلى النقل فقط، مرجحًا وشارحًا وموضحًا بحسب ما يقتضيه الأمر.

واقتضت طبيعة البحث أن أجعله في مقدِّمة، وثلاثة مباحث، ثم الخاتمة.

فالمقدِّمة تحدثت فيها عن أهميَّة الموضوع، وبيان خطة البحث، وذكر أهم الدراسات السَّابقة التي عرضت لهذا الموضوع، وبيان منهجي فيه.

ثم بعد ذلك أتى المبحث الأوَّل: أقسام الألفيَّة العامَّة، وفيه تحدَّثت عن تقسيمات الألفيَّة التي تندرج تحتها جملة من الأبواب؛ ذلك أنَّ ابن مالك لم يكتف بارتباط الباب بما قبله فقط، بل نظر إلى التناسب بين جملة من الأبواب التي ترتبط بعضها مقابلة لمجموعة أخرى تأتي بعدها.

وهذه التقسيمات لم يصرح ابن مالك بشيء منها، فلم ترد عناوينها في الألفيَّة،

لكنه راعاها ويمكن ملاحظتها كما سيأتي.

ثم بعد ذلك المبحث الثَّاني: أبواب الألفيَّة وفصولها، وهو أكبر أجزاء البحث، وفيه استعرضت جميع أبواب الألفيَّة وما يتبعها من فصول مبيِّنا العلاقة بينها، وكشفت عن سر ترتيبها على هذا النَّحو، فبعد بيان المنهج العام في الترتيب بيَّنت هنا مدى تناسب الأبواب فيما بينها داخل القسم العام الذي يجمعها، وعلل ورودها كذلك.

ثم بعد ذلك المبحث الثَّالث: أسس التَّرتيب التي راعاها ابن مالك في الألفيَّة، كشفت عن أسس ابن مالك التي سار عليها في مسألة ترتيب أقسام الألفيَّة العامَّة أو الأبواب التفصيلية، وهي أسس مستنبطة مما صنعه في ترتيب تلك الأبواب.

ثم بعد ذلك الخاتمة التي سطرت فيها أبرز النَّتائج والتَّوصيات.

وفي الختام أسأل الله تعالى أن يغفر لي الزَّلل، وأن يجزل لي الثَّواب على حسن العمل، وله الحمد في المبدأ والمنتهى، فهو المنعم المتفضل في الآخرة والأولى.

المبحث الأوَّل
أقسام الألفيَّة العامَّة

بدأ ابن مالك ألفيَّته بمقدِّمة عامَّة في عدة أبيات، اشتملت على حمد الله تعالى، ثمَّ الصَّلاة على النَّبي ﷺ، ثمَّ طلب الاستعانة من الله تعالى، ثمَّ التَّعريف بمنظومته وبيان الغرض منها، ذاكرًا أنها تميَّزت عن ألفية ابن معط، ومشيدًا به، وفي ذلك إشارة إلى تأثره به، وسيأتي بيان ما يؤكد ذلك في منهج الترتيب في المبحث الثالث.

ثمَّ جزَّأ ابن مالك الألفيَّة إلى أبواب متتالية، وقد تأتي عقب بعض الأبواب فصولٌ تابعة لها، وبلغ عدد تلك الأبواب واحدًا وستين بابًا، والفصول سبعة عشر فصلا[(١)]، والمتأمِّل يجد أنَّ تلك الأبواب يربطها رابط هو الذي دعا إلى مجيئها وفق هذا التَّرتيب، لذا وضعت هذا المبحث لتوضيح تلك التقسيمات العامَّة مبيِّنًا ما يدخل تحتها من أبواب، ومعلِّلا لورودها وفق هذا الترتيب قبل الحديث عن العلاقة بين الأبواب والتَّعليل لها في المبحث التَّالي، فأقول:

تنقسم أبواب ألفيَّة ابن مالك قسمين رئيسين، القسم الأوَّل: الأبواب النَّحويَّة، والقسم الثَّاني: الأبواب الصَّرفيَّة.

وسار ابن مالك على المنهج السائد عند العلماء بتقديم الأبواب النَّحويَّة على الصَّرفية، يقول ابن جني: "لا تكاد تجد كتابًا في النَّحو إلا والتَّصريف في آخره"[(٢)]، ويعلل لذلك ابن جني بقوله: "فالتَّصريف لمعرفة أنفس الكلم الثَّابتة،

---

(١) قد يختلف هذا العدد في بعض شروح الألفية زيادة ونقصا في نطاق محدود؛ وذلك لأنَّ بعض الفصول قد تدمج مع بعضها أو تفصل، كما في المقصور والممدود وتثنيته، وهذا العدُّ من متن الألفيَّة المطبوع، وينظر: ألفية ابن مالك تحليل ونقد ص/ ٣٧.

(٢) المنصف ١/ ٤.

والنَّحو إنما هو لمعرفة أحواله المتنقِّلة... وإذا كان ذلك كذلك فقد كان من الواجب على من أراد معرفة النَّحو أن يبدأ بمعرفة التَّصريف؛ لأن معرفة ذات الشَّيء الثَّابتة ينبغي أن يكون أصلا لمعرفة حالته المتنقِّلة، إلا أنَّ هذا الضَّرب من العلم لما كان عويصًا صعبًا بُدِئ قبله بمعرفة النَّحو، ثم جيء به بعد؛ ليكون الارتياض في النَّحو موطِّئًا للدُّخول فيه، ومعينا على معرفة أغراضه ومعانيه"(١).

وهذا ما قرَّره بعض شراح الألفيَّة أيضا، يقول الشَّاطبي رَحِمَهُ ٱللَّهُ: "النَّظر في هذا العلم(٢) في قسمين، أحدهما الأحكام المتعلِّقة بالكلم من حيث هي مفردات، والثَّاني أحكام متعلقة بها من حيث هي مركَّبات، وجرت عادة النَّاس بتقديم النَّظر في القسم الثَّاني؛ لما فيه من الفائدة العائدة على النَّاظر في هذا العلم حسب ما يذكر في مقدِّمة التَّصريف إن شاء الله"(٣)، ثم قال في أوَّل باب التَّصريف: "هذا هو الشَّطر الثَّاني من شطري علم النَّحو، وهو أغمضها وأشرفها"(٤).

والقسم النَّحوي هو الأكثر محتوى في الألفيَّة ففيه اثنان وستون جزءًا، أكثرها أبواب، وبعضها فصول تابعة لها.

وينقسم هذا القسم إلى قسمين كما يلي:

القسم الأوَّل: المقدِّمات النَّحويَّة: وهي مقدِّمات اعتاد النُّحاة البدء بها تمهيدًا للحديث عن الأحكام التَّركيبيَّة، فما يرد من أحكام نحويَّة هنا تتناول الكلمة قبل مجيئها في التَّركيب؛ لذا كان المناسب البدء بها، وورد فيه ثلاثة أبواب هي:

---

(١) السَّابق.

(٢) المقصود بذلك علم النَّحو بإطلاقه العام الذي يشمل علم الإعراب وعلم الصَّرف.

(٣) المقاصد الشَّافية ١/ ٧٠.

(٤) المقاصد الشَّافية ٨/ ٢١٨.

١ – الكلام وما يتألف منه.

٢ – المعرب والمبني.

٣ – النَّكرة والمعرفة.

القسم الثَّاني: الأحكام النَّحويَّة التَّفصيليَّة: وفيه عرض ابن مالك للأحكام التَّركيبية، وما تقدَّم في المقدَّمات السابقة وإن كان له أثر في الأحكام التركيبية إلا أنها أحكام يتصف بها اللفظ ويستحقها قبل وروده في التَّركيب، فهي وإن كان لها أثر في حكم الكلمة في التركيب إلا أنها ليست من آثاره، وينقسم هذا الجزء إلى الأقسام التَّالية:

أوَّلا: أحكام الجملة الاسميَّة وما يتَّصل بها:

وورد في هذا القسم (باب الابتداء)، وأبواب نواسخه.

ونبَّه بعض شرَّاح الألفيَّة على أنَّ ابن مالك يقصد هذا التَّرتيب، ومن ذلك قول الشَّاطبي: "وقد شرع في ذكر الجملة الاسميَّة أوَّلا وما يتعلق بها من الأحكام، ثمَّ أتبعها بالجملة الفعلية وما يتعلق بها"(١)، ولهذا التَّقديم علل هي:

أ – أنَّ المبتدأ يكون في الجملة الاسميَّة، وهو الأصل في المرفوعات عند كثير من العلماء كما سيأتي.

ب – أنَّ ذلك يعود إلى أسبقيَّة الاسم في التَّقديم، فالجملة الاسميَّة تتركَّب في الغالب من اسمين، والفعليَّة لا يكون فيها ذلك، فمن أركانها الفعل، والاسم مقدَّم على الفعل، فما تركب من أسماء مقدَّم على ما تركب من فعل واسم.

ج – أنَّ جزأي الجملة الاسميَّة وهما المبتدأ والخبر حكمهما الرَّفع،

---

(١) شرحه على الألفية ١/ ٥٨٩.

وكلاهما عمدة لا يستغنى عنه بحال، والمرفوعات مقدَّمة في الترتيب على المنصوبات والمجرورات، ولذلك نجد من انتهج في ترتيبه اعتبار الحكم الإعرابي قدَّم المرفوعات، كالزَّمخشري في المفصَّل، وابن الحاجب في الكافية، يقول الرَّضي: "قال القرطبي: قدَّم المرفوعات على المنصوبات والمجرورات لأنَّ المرفوع عمدة الكلام، كالفاعل والمبتدأ والخبر، والبواقي محمولة عليها، والمنصوب في الأصل فضلة، لكن يشبه بها بعض العمد، كاسم (إن)، وخبر (كان) وأخواتها.... والمجرور في الأصل منصوب المحل كما تقدم تحقيقه"[(١)].

ثانيًا: أحكام الجملة الفعليَّة وما يتَّصل بها:

وورد في هذا القسم الحديث عن أجزاء الجملة الفعليَّة وما يتصل بها، بعد أن انتهى الحديث عن أحكام الاسميَّة، ويمكن تقسيم هذا القسم إلى أجزاء كما يلي:

١ - أبواب تتعلق بالمسند إليه في الجملة الفعلية، وشمل ذلك: (باب الفاعل)، ثم (باب النَّائب عن الفاعل)، ثم (باب اشتغال العامل عن المعمول).

٢ - أبواب تتعلق بالفعل في الجملة الفعلية، وشمل ذلك: (باب تعدِّي الفعل ولزومه)، و(باب التَّنازع في العمل).

٣ - أبواب تتعلَّق بالفضلات، وشمل ذلك: (باب المفعول المطلق)، ثمَّ (باب المفعول له)، ثمَّ (باب المفعول فيه)، ثمَّ (باب الاستثناء)، ثمَّ (باب الحال)، ثمَّ(باب التَّمييز).

٤ - أبواب خاصَّة بما يتعلَّق بالفعل، وذلك يتمثل في (باب حروف الجر)، وذكر بعده (باب الإضافة) هنا لعلل سيأتي الحديث عنها مفصَّلا.

---

(١) شرحه على الكافية ١/ ١٨٣.

ويرى بعض العلماء أنَّ أحكام المجرورات وردت في سياق واحد وشملت المجرور بحرف الجر وبالإضافة، ووردت عقب المنصوبات، وهو ما أشار إليه الشَّاطبي بقوله: "لما تكلَّم النَّاظم رَحِمَهُ ٱللَّهُ على أحكام المرفوعات واستوفاها، ثم على أحكام المنصوبات، ثم على أحكام المجرورات، وذلك بحسب العوامل المتصرفة أوَّلا ثم بحسب العوامل غير المتصرفة ثانيا، أخذ الآن يتكلم في أحكام التَّوابع لتلك المعمولات"(١).

لكن الرَّاجح القول بأنها آتية في سياق أحكام الفعل وفق ما تقدَّم وذلك لأمور عدِّة:

أ – أنَّ فيه تناسبا لهذه الأبواب مع ما قبلها وما بعدها، بحيث تدخل في سياق ما يتصل بالفعل، الذي تحدَّث عنه في سياق الجملة الفعليَّة، وتكون مناسبة لما بعدها من الأسماء العاملة عمل الفعل من جهة أنها كلها واردة في سياق الفعل وما يشابهه ومعمولاته.

ب – بناء على هذا القول لن تكون هذه الأبواب معترضة بين المنصوبات وعواملها.

ج – أنَّ ابن مالك لم يسر في ألفيته على الترتيب الذي يبدأ بالمرفوعات ثم المنصوبات ثم المجرورات – وهو ترتيب الزمخشري في المفصَّل – ولذلك نجده تحدَّث عن منصوبات النَّواسخ في سياق الابتداء، ولو كان يريد هنا ذكر المجرورات لأشار إلى المجرور بالتَّبعية.

٥ – أبواب تتعلَّق بما يعمل عمل الفعل من الأسماء، وشمل ذلك: (باب إعمال

---

(١) شرحه على الألفية ٤/ ٦٠٦.

المصدر)، ثمَّ (باب إعمال اسم الفاعل)، ثمَّ (باب أبنية المصادر وأسماء الفاعلين والمفعولين والصِّفات المشبَّهة بها)، ثمَّ (باب الصِّفة المشبَّهة باسم الفاعل).

٦ - أبواب تتعلَّق بالأفعال العاملة غير المتصِّرفة، وشمل ذلك، (باب التَّعجب)، ثمَّ (باب نعم وبئس)، وذكر ابن مالك هنا (باب أفعل التَّفضيل) لِعِلَّة سيأتي الحديث عنها مفصَّلا في المبحث التَّالي.

ثالثًا: التَّوابع في الجملتين الاسميَّة والفعليَّة:

فبعد أن أنهى الحديث عمَّا يخص كل نوع منهما فيما تقدَّم أتى بما هو تابع لجزء من أجزائهما في الإعراب، وشمل ذلك: (باب النَّعت)، ثمَّ - (باب التَّوكيد)، ثمَّ (عطف البيان وعطف النَّسق)، ثمَّ (باب البدل).

رابعًا: أساليب نحويَّة مختلف في نوعها وعواملها:

وهي تراكيب نحويَّة تَعُودُ إلى أحد النَّوعين، لكن في الحكم بذلك خلاف بين العلماء، فأفردها ابن مالك إشارة إلى هذا الخلاف، وشمل ذلك: (باب النِّداء)، وما يتبعه من أبواب وفصول وهي: (المنادى إلى ياء المتكلم)، و(أسماء لازمت النداء)، و(الاستغاثة)، و(النُّدبة)، و(التَّرخيم)، و(الاختصاص)، و(التَّحذير والإغراء)، ثمَّ أتى ابن مالك بـ(باب أسماء الأفعال والأصوات)، في هذا القسم مع النِّداء وأبوابه.

ولو لم يأت ابن مالك قبل هذه الأبواب في هذا القسم بأحكام التَّوابع لقيل إنها متصلة بما قبلها من أحكام الجملة الفعلية والفعل، وذلك لأن العامل فيها إما فعل مقدَّر أو اسم دال على معناه، لكن الفصل بالتوابع جعل هذا الاحتمال ضعيفا.

خامسًا: أحكام خاصَّة بالفعل وما يشابهه:

وهي أبواب تحدَّث فيها ابن مالك عن بعض الأحكام المتعلقة بالفعل

وإعرابه وما يشابهه في الحكم من الأسماء وهو الممنوع من الصَّرف، وشمل ذلك: (باب نوني التَّوكيد) ثمَّ (باب ما لا ينصرف)، ثمَّ (باب إعراب الفعل)، ثمَّ (باب عوامل الجزم)، و(فصل لو)، وفصل (أمَّا ولولا ولوما).

وكان من المناسب الحديث عن هذه الأحكام عند الحديث عن بعض أحكام الفعل الذي تقدَّم في سياق الجملة الفعليَّة، إذ هو أحد أجزائها.

سادسًا: أبواب نحويَّة متفرِّقة:

وهي أبواب لا يربطها رابط، وكان من عادة النُّحاة تأخير بعضها، وشمل ذلك: (باب الإخبار بالذي والألف واللام)، ثمَّ (باب العدد)، ثمَّ (كم وكأين وكذا)، ثمَّ (باب الحكاية).

أمَّا القسم الثَّاني من أقسام الألفيَّة بشكل عام فهو القسم الصَّرفي، ووردت فيه الأبواب والفصول الآتية: (باب التَّأنيث)، ثمَّ (باب المقصور والممدود)، ثمَّ(باب كيفية تثنية المقصور والممدود وجمعهما تصحيحا)، ثمَّ(باب جمع التكسير)، ثمَّ (باب التَّصغير)، ثمَّ (باب النَّسب)، ثمَّ (باب الوقف)، ثمَّ (باب الإمالة)، ثمَّ (باب التَّصريف)، ثمَّ (فصل في زيادة همزة الوصل)، ثمَّ (باب الإبدال) وما يتبعه من فصول، ثمَّ (باب الإدغام).

ولا توجد تقسيمات يمكن استنباطها في هذا القسم، غير أنَّ ذلك لا يَنْفِي التَّرابط والتَّناسق بين أبوابه، بل هو بيِّن وواضح وسيأتي بيانه في موضعه من المبحث التَّالي.

وهذا جدول يوضح التَّرابط بين أقسام الألفية العامة والأبواب الواردة تحتها:

الأقسام العامَّة				الأبواب والفصول النَّحوية
القسم النَّحويّ	المقدِّمات النَّحويَّة			الكلام وما يتألف منه
				المعرب والمبنى
				النَّكرة والمعرفة
	الأحكام النَّحويَّة التَّفصيليَّة	أحكام الجملة الاسمية وما يتَّصل بها	المبتدأ والخبر	الابتداء
			النَّواسخ	كان وأخواتها
				(ما) و(لا) و(لات) و(إن) المشبَّهات بليس
				أفعال المقاربة
				(إنَّ) وأخواتها
				(لا) التي لنفي الجنس
				(ظنَّ) وأخواتها
				(أعلم) و(أرى)
		أحكام الجملة الفعليَّة وما يتَّصل بها	أبواب تتعلق بالمسند إليه في الجملة الفعلية	الفاعل
				النائب عن الفاعل
				اشتغال العامل عن المعمول
			أبواب تتعلق بالفعل في الجملة الفعلية	تعدِّي الفعل ولزومه
				التَّنازع في العمل

(تابع القسم النَّحوي)	(تابع الأحكام النَّحويَّة التَّفصيليَّة)	(تابع أحكام الجملة الفعليَّة وما يتَّصل بها)	أبواب تتعلَّق بالفضلات	المفعول المطلق
				المفعول له
				المفعول فيه
				المفعول معه
				الاستثناء
				الحال
				التَّمييز
			أبواب خاصَّة بما يتعلَّق بالفعل	حروف الجر
				الإضافة
				المضاف إلى ياء المتكلم
			أبواب تتعلَّق بما يعمل عمل الفعل من الأسماء	إعمال المصدر
				إعمال اسم الفاعل
				أبنية المصادر
				أبنية أسماء الفاعلين والمفعولين والصِّفات المشبهة بها
				الصِّفة المشبَّهة باسم الفاعل
			أبواب تتعلَّق بالأفعال العاملة غير المتصرِّفة	التَّعجب
				(نعم) و(بئس) وما جرى مجراهما
				(أَفْعَل) التَّفضيل

(تابع القسم النَّحوي)	(تابع الأحكام النَّحويَّة التَّفصيليَّة)	التَّوابع في الجملتين الاسميَّة والفعليَّة	أنواع التَّوابع	النَّعت
				التَّوكيد
				عطف البيان
				عطف النَّسق
				البدل
		أساليب نحويَّة مختلف في نوعها وعواملها	النِّداء وما شابهه	النِّداء
				المنادى المضاف إلى ياء المتكلم
				أسماء لازمت النداء
				الاستغاثة
				النُّدبة
				التَّرخيم
				الاختصاص
				التَّحذير والإغراء
				أسماء الأفعال والأصوات
		أحكام خاصَّة بالفعل وما يشابهه	توكيد الأفعال	نونا التَّوكيد
			الأسماء المشابهة للفعل في الإعراب	ما لا ينصرف
			إعراب الأفعال	إعراب الفعل
				عوامل الجزم
				(لو)
				(أمَّا) و(لولا) و(لوما)

(تابع القسم النَّحوي)	(تابع الأحكام النَّحويَّة التَّفصيليَّة)	أبواب نحويَّة متفرِّقة	الإخبار بالذي والألف واللام
			العدد
			(كم) و(كأين) و(كذا)
			الحكاية
القسم الصَّرفيّ	التَّأنيث		
	المقصور والممدود		
	جمع التكسير		
	التَّصغير		
	النَّسب		
	الوقف		
	الإمالة		
	التصريف		
	زيادة همزة الوصل		
	الإبدال		
	الإدغام		

المبحث الثَّاني
أبواب الألفيَّة وفصولها

بعد بيان الأقسام العامَّة لألفيَّة ابن مالك والعلاقة بينها، وعلة ترتيبها وفق ما وردت، سأبيِّن هنا العلاقة بين تلك الأبواب التي هي مضمون تلك الأقسام مفصَّلة، مستعرضا جميع أبواب الألفيَّة وفصولها، وقد أجمع أكثر من باب في موضع واحد، أو أضيف بعض العناوين التي تجمع بعض الأبواب، وذلك كالتَّالي:

- **الكلام وما يتألَّف منه:**

تبيَّن ممَّا تقدَّم أنَّ هذا الباب وارد في سياق المقدِّمات النَّحويَّة، وهو أعمُّ تلك المقدِّمات، ولذلك قُدِّم، يقول الشَّاطبي: "وهذا الباب مقدِّمة لابدَّ من تقديمها قبل النَّظر في شيء من أبواب النَّحو؛ إذ لا يتحصل شيء من تلك الأبواب إلا بعد تحصيله"(١).

والمقصود بذلك أنَّ ابن مالك بدأ بهذا الباب قبل الحديث عن الأحكام النَّحويَّة من رفع ونصب ونحو ذلك لأنَّه أراد أن يبيِّن لنا أوَّلا الأشياء التي تقبل تلك الأحكام وتتَّصف بها، فمحلُّ تلك الأحكام الكلام المركَّب الذي يتكون من الاسم والفعل والحرف، وهذا ما يشير إليه الخضري بقوله في أثناء تعليله للحديث عن تأخير المعرب والمبني بعد هذا الفصل: "وأخَّرهما عن شرح الكلام لتقدُّمه عليهما تعقُّلا، كتقدُّم الجسم على العرض القائم به"(٢).

---

(١) شرحه على الألفية ١/ ٣١.

(٢) حاشيته على ابن عقيل ١/ ٦.

- المعرب والمبني:

هذا الباب عرض فيه ابن مالك لحكمين متعلِّقين بجميع أنواع الكلمة، وهما الإعراب والبناء، وهذان الحكمان لابدَّ أن تتصف الكلمة بأحدهما، وهذا العموم الذي فيه جعل من المناسب الحديث عنه في هذا الموضع، ولا أثر للتَّركيب في ذلك الحكم، بل ذلك مبني على نوع الكلمة اسما أو فعلا أو حرفًا، ومشابهة أحدهما للآخر وتأثره بتلك المشابهة في هذين الحكمين، ولذلك لم يتحدَّث ابن مالك هنا عن البناء الذي يعرض لبعض الأسماء في حال التَّركيب.

ووصف الشَّاطبي هذا الباب بأنَّه من مقدِّمات أحكام التَّركيب، وذلك في قوله: "... لكن هذا القسم[١] يفتقر إلى تقديم مقدِّمتين واجب ذكرهما قبل الشروع فيه[٢]؛ لأنَّ الأحكام التركيبية مبنية عليهما، إحداهما: مقدمة الإعراب والبناء، والثَّانية: مقدِّمة التَّعريف والتَّنكير، فأمَّا الأولى فهي التي شرع الآن فيها؛ وإنما كانت ضروريَّة ومفتقرًا إليها لأنَّ المعاني الثَّلاثة اللاحقة بعد التركيب وهي الفاعليَّة والمفعوليَّة والإضافة لا تتبيَّن إلا بالإعراب، والإعراب لا يكون في جميع الكلم، فاحتيج إلى النظر في الإعراب والبناء وأنواعهما وعلاماتهما وموضوعهما وهما المعرب والمبني، وابتدأ بذكر المعرب والمبني، وقدَّم الكلام على ما الإعراب أصل فيه من الكلم الثلاث وهو الاسم فقال: والاسم منه..."[٣].

ويمكن القول: إنَّه وإن لم يكن هذان الحكمان ناتجين عن التركيب إلا أنَّ

---

(١) يقصد بذلك قسم النَّحو بإطلاقه الخاص، وهو ما يتعلق بأحكام الإعراب، أو الأحكام المتعلقة بالكلمة في حال التَّركيب، كما سبق وأن ذكره في أوَّل هذا النص الذي تقدَّم نقله قبل قليل.

(٢) تبيَّن في المبحث السَّابق أنَّ المقدِّمات ثلاث، أوَّلها (باب الكلام وما يتألَّف منه)، والشَّاطبي حينما عدَّها اثنتين لأنَّه يقصد المقدِّمات الخاصَّة بأحكام التَّركيب كما يتَّضح من نصِّه، ولكل اعتبار وجه من الصِّحة.

(٣) المقاصد الشَّافية ١/ ٧٠.

لهما ارتباطًا وثيقًا به؛ وذلك أنه إنَّما تظهر آثارهما عند التَّركيب ومجيء الكلمة في جملة، فتعرب إن كانت معربة، وتبنى إن كانت مبنيَّة، وكل ذلك مؤيِّد لتقديم الحديث عنهما في هذا الموضع.

والسَّبب في مجيء هذا الباب بعد الحديث عن الكلام وما يتألَّف منه وأحكام كل نوع ما ذكره الخضري في قوله: "وأخَّرهما عن شرح الكلام لتقدُّمه عليهما تعقُّلا، كتقدُّم الجسم على العرض القائم به، وإن كانت العرب لم تنطق به ولم تعرفه خاليا عن الإعراب"(١).

- **النَّكرة والمعرفة:**

تبيَّن ممَّا تقدَّم نقله عن الشَّاطبي أنَّ هذا الباب مقدَّمة للأحكام التركيبيَّة كالمعرب والمبني، لذا قال هنا: "هذه هي المقدِّمة الثَّانية من المقدِّمتين اللَّتين لابدَّ من ذكرهما قبل الشُّروع في الأحكام التركيبية، وهي معرفة المعرفة من الأسماء والنَّكرة، والتَّعريف بكلِّ واحد منهما، وتقسيم ما ينقسم منهما وبيان كل قسم"(٢).

وبهذا علل أبو حيان في شرحه للتسهيل لتقديم هذا الباب قبل غيره، يقول أبو حيان: "لما كان كثير من الأحكام النَّحوية تبتنى على معرفة النَّكرة والمعرفة وكانا كثيري الدَّور في أبواب العربيَّة شرع المصنِّف في الكلام عليهما"(٣).

وعلَّة تقديم ابن مالك باب المعرب والمبني على النَّكرة والمعرفة مع كونهما مقدِّمتين للأحكام التركيبيَّة هي أنَّ باب المعرب والمبني أعم كما تقدَّم، فهو مرتبط بأنواع الكلمة الثَّلاثة، أمَّا التَّنكير والتَّعريف فمن أحكام الأسماء؛ فالأنسب تقديم الأعم منهما.

---

(١) حاشيته ١/ ٦.

(٢) شرحه على الألفية ١/ ٢٤١ - ٢٤٢.

(٣) ينظر: التَّذييل والتَّكميل ٢/ ١٠٢.

- أنواع المعارف:

أورد ابن مالك أنواع المعارف كما يلي: الضَّمير، العلم، اسم الإشارة، الموصول، المعرَّف بأداة التَّعريف؛ وذلك بناءً على ما يراه من أنها في قوة التَّعريف تكون كذلك، وهو ما صرَّح به في التَّسهيل، حيث قال: "وأعرفها ضمير المتكلِّم، ثم ضمير المخاطب، ثم العلم، ثمَّ ضمير الغائب السالم عن إبهام، ثم المشار به والمنادى، ثم الموصول وذو الأداة، والمضاف بحسب المضاف إليه"(١)، لكنه في الألفيَّة لم يبوِّب للمعرَّف بالإضافة وبالنِّداء هنا، حيث أخَّر الحديث عنهما في موضعهما.

وهذا هو المشهور في التَّبويب عند العلماء، وهو عدُّ الأنواع الخمسة فقط، والبدء بالمضمر بناءً على رأي الجمهور في أنَّه أعرفها(٢).

وأوردَ ابن مالك في الألفيَّة جميع أنواع الضمائر في موضع واحد، وهو المعمول به أيضا عند العلماء(٣).

وأعرف المعارف مسألة مختلف فيها بين العلماء، ولهذا الخلاف أثر في ترتيبها في التَّبويب، فابن معطٍ في ألفيَّته بدأ بالعلم لأنه عنده أعرف المعارف، موافقًا في ذلك السِّيرافي والكوفيين(٤)، ثم المضمر، ثم المبهم، ثم المعرف باللام، ثم المضاف(٥).

---

(١) التسهيل ص/ ٢١، وينظر كذلك: شرح الرضي على الكافية ١/ ٣١٣.

(٢) ينظر: المفصَّل ص/ ٢٣٧، واللُّباب ١/ ٤٧٣، ٤٩٤، وشرح جمل الزَّجاجي لابن عصفور ٢/ ١٣٥، وشرح الرَّضي على الكافية ١/ ٣١٢، والتَّذييل والتَّكميل ٢/ ١١٠، ١١٢.

(٣) ينظر: التَّذييل والتَّكميل ٢/ ١١٤.

(٤) ينظر: اللباب ١/ ٤٩٤، وشرح الرَّضي على الكافية ٢/ ٣١٣، والتَّذييل والتَّكميل ٢/ ١١٣، ونقل عن الكوفيين آراء أخرى، ينظر: الإنصاف ٢/ ٧٠٧.

(٥) ينظر: شرح ألفية ابن معط لابن جمعة القواس ١/ ٦٣١ - ٦٣٢.

- **الابتداء:**

اتضح ممَّا تقدَّم أنَّ هذا الباب بداية الحديث عن الأحكام التَّركيبيَّة، فبعد أن أنهى ابن مالك الحديث عن المقدَّمات العامَّة التي لأحكامها أثر في النَّحو لكنها لا تختص بالتَّركيب الذي هو مجال الأبواب النَّحويَّة أعقب ذلك بالحديث عن الأحكام التَّركيبيَّة.

يقول الشَّاطبي: "هنا ابتدأ كلامه في الأحكام التَّركيبيَّة، والتَّراكيب كلُّها راجعة عند الاعتبار إلى جملتين: جملة اسميَّة، وهي المصدَّرة بالاسم، وهي جملة المبتدأ والخبر، وجملة فعليَّة وهي المصدَّرة بالفعل، وهي جملة الفعل والفاعل، وإلى هاتين الجملتين ترجع التَّراكيب الإفاديَّة كلُّها"(١).

ويقول الخضري: "لما فرغ من الأحكام الإفراديَّة شرع في الأحكام التَّركيبيَّة، والتَّراكيب المفيدة ترجع إلى جملتين..."(٢).

وتقدَّم التَّعليل لتقديم ابن مالك أحكام الجملة الاسميَّة على أحكام الجملة الفعليَّة عند الحديث عن الأقسام العامَّة في المبحث السَّابق، وبقي هنا التَّعليل لبدء ابن مالك بباب الابتداء دون غيره، وهو الباب الذي نتحدث عنه الآن، ولذلك عدَّة علل:

أ - تسميته بالمبتدأ والابتداء موحية بتقديمه، والبدء بأحكامه كما بُدء به في جملته.

ونظير ذلك تسمية المصدر بهذا المصطلح إشارةً إلى أنَّ غيره مأخوذ منه وأنَّه

---

(١) شرحه على الألفية ١/ ٥٩٠.

(٢) حاشية الخضري ١/ ٨٨.

الأصل لها.

ب - كون التَّراكيب التي فيها النَّواسخ مرتبطة بجملته كما سيأتي، فمن المناسب تقديمه عليها.

ج - أنَّه الأصل في المرفوعات عند سيبويه ومن وافقه[١]، يقول الخضري: "وقدَّم المصنِّف باب المبتدأ في سائر كتبه لأنَّه أصل المرفوعات عند سيبويه، لأنَّه مبدوء به، وقيل: أصله الفاعل، لأن عامله لفظي، ولذا قدَّمه ابن الحاجب، وقيل: كل أصل"[٢].

والقول بأنَّ الأصل في المرفوعات الفاعل نقل عن الخليل[٣]، وعلِّل له بتعليلات، وقد راعى ذلك الترتيب الزَّمخشري في المفصَّل[٤]، وكذلك ابن الحاجب في الكافية[٥]، وهو ما أشار إليه الخضري في نصه السَّابق.

- نواسخ الابتداء:

علَّة الحديث عن أحكام النَّواسخ بعد أحكام المبتدأ والخبر أنها تدخل على ما أصله المبتدأ والخبر، ولذلك تصنَّف معمولاتها على أنها من العمد، يقول السِّيوطي شارحًا معنى قوله في جمع الجوامع: "الكتاب الأوَّل في العمد وهي المرفوعات والمنصوبات بالنواسخ"، يقول في الشَّرح: "العمدة عبارة عما لا يسوغ حذفه من أجزاء الكلام إلا بدليل يقوم مقام اللفظ به، وجعل إعرابه الرَّفع كما تقدم

---

(١) ينظر: شرح المفصل لابن يعيش ١/ ٧٣، وهمع الهوامع ١/ ٣٠٧.

(٢) حاشية الخضري ١/ ٨٨.

(٣) ينظر: همع الهوامع ١/ ٣٠٧.

(٤) ينظر: المفصَّل ص/ ٢٩، وشرحه لابن يعيش ١/ ٧٣.

(٥) ينظر: شرح الرَّضي على الكافية ١/ ٧٠، ١٨٥.

في أنواع الإعراب، وألحق منها بالفضلات في النَّصب خبر (كان) و(كاد) واسم (إنَّ) و(لا) وجُزْءا (ظنَّ)، فإنَّها عُمَد لأنَّها في الأصل المبتدأ والخبر ونُصِبت"[١].

وبدأ ابن مالك الحديث عن النَّواسخ بـ(كان وأخواتها)، وأعقب ذلك بفصل تابع لـ(ليس)، تحدَّث فيه عن (ما ولا ولات وإنْ المشبَّهات بليس)، وبعد ذلك تحدَّث عن (أفعال المقاربة)، وذكر الشَّاطبي أن الأصل في أفعال المقاربة أن تدخل في باب (كان وأخوتها)، إلا أنها اختصت عن (كان) وأخواتها بحكم لا يكون فيها فلذلك أخرجوها عنها[٢].

وعلة تقديم تلك النواسخ على ما سيأتي:

أ – أنها أفعال، وما بعدها من النَّواسخ حروف، والفعل مقدَّم على الحرف في الترتيب كما تقدَّم في مواضع عدة.

ب – أنَّ الفعل هو الأصل في العمل، فتقديمه لذلك أولى.

جـ – أن ما أصله المبتدأ معها مرفوع[٣]، فهي تبدأ بالرَّفع، بخلاف الحروف والأفعال التي تنصب المبتدأ أو المبتدأ والخبر.

أمَّا وجه الحديث عن الحروف المشبَّهة بليس فهو مشاركتها لـ(ليس) في المعنى والعمل وبعض الخصائص، فأيَّد ذلك الجمع بين المتشابهات.

ثمَّ ذكر ابن مالك من النَّواسخ بعد ذلك: (إنَّ وأخواتها)، وبعدها (لا التي

---

(١) همع الهوامع شرح جمع الجوامع ١/ ٣٠٧.

(٢) ينظر: شرحه على الألفية ٢/ ٢٦١.

(٣) على خلاف في هذا الرفع، هل من أثر هذه الأفعال العاملة، أو أنه باق على أصله في الرَّفع قبل دخولها. ينظر: المساعد ١/ ٢٤٨.

لنفي الجنس) العاملة عملها، وسر ذلك:

أ - أنَّ (إنَّ) وأخواتها حكم خبرها الرَّفع، وفي ذلك مشابهة لحكمه الأصلي، فمن المناسب تقديمها على ما ينسخ حكم الجزأين، وهي (ظنَّ) وأخواتها.

ب - كون أحد معموليها مرفوعا يدخلها في المرفوعات وهي مقدَّمة على المنصوبات.

ثم أتبع ذلك ابن مالك بالحديث عن (ظنَّ وأخواتها)، ثم (أعلم وأرى)، وقد أخَّرها بعد الحروف مع أنها أفعال تامَّة، وعلة ذلك:

١ - أنها تنصب ما دخلت عليه وقد تقرر أن المنصوبات مؤخَّرة عن المرفوعات.

٢ - أنَّ الأفعال النَّاقصة أحوج إلى ما أصله المبتدأ والخبر من هذه الأفعال التي قد تستغني عنها، فهي إلى المبتدأ والخبر أقرب وبهما ألصق.

٣ - ليكون إيراد الفعل التَّام هنا قريبا من الحديث عن أحكام الجملة الفعليَّة الذي هو جزء من تكوينها كما سيأتي.

ووجه تأخير الحديث عن (أعلم وأرى) أنها مأخوذة من (علم) و(رأى) من أخوات (ظن)، وذلك بعد دخول همزة التَّعدية عليها.

- الفاعل:

بعد الانتهاء من أحكام الجملة الاسميَّة أتى ابن مالك بالأبواب التي تتعلق بأحكام الجملة الفعليَّة، وهذا أوَّل تلك الأبواب الواردة في هذا السِّياق، وتقدَّمت الإشارة إلى هذا في أثناء الحديث عن التَّقسيمات العامَّة في المبحث الأوَّل، يقول الشَّاطبي: "الجملة المفيدة على قسمين: جملة اسمية، وجملة فعليَّة، فالجملة

الاسمية هي جملة المبتدأ والخبر، وهي التي فرغ الآن من ذكرها وذكر أحكامها وعوارضها، والجملة الفعلية هي جملة الفعل والفاعل، وهي التي شرع الآن في ذكرها وذكر أحكامها، وابتدأ بتعريف الفاعل"[(١)].

ولمجيئها بعد النَّواسخ تحديدًا علة عند ابن عقيل حيث قال: "لما فرغ من الكلام على نواسخ الابتداء شرع في ذكر ما يطلبه الفعل التَّام من المرفوع، وهو الفاعل أو نائبه، وسيأتي الكلام على نائبه في الباب الذي يلي هذا الباب"[(٢)]، أي أنَّه لما تحدَّث عن الأفعال النَّاسخة التي تطلب اسمًا وخبرًا وما شابهها من الحروف أتى لك بما تطلبه الأفعال غير النَّاسخة، وهو الفاعل.

ويرى الزَّمخشري وابن الحاجب أن الأصل في المرفوعات الفاعل فلذلك قدَّماه على المبتدأ والخبر، وقد سبق الحديث عن ذلك في الابتداء[(٣)].

- النَّائب عن الفاعل:

للنَّائب عن الفاعل شَبه بالفاعل من جهة الحكم فكلاهما مرفوع، ورافعهما الفعل، وكلُّ ذلك يناسب إيراده بعد الفاعل.

- اشتغال العامل عن المعمول:

أتى هذا الباب بعد المرفوعات وقبل المنصوبات؛ وذلك لأنَّه يكون مرفوعًا ويكون منصوبًا، فناسب أن يكون بعد ما يرفع وهما الفاعل ونائبه وقبل ما ينصب، يقول الصَّبان: "ووسَّطوا ذكره بين المرفوعات والمنصوبات لأنَّ بعضه من

---

(١) شرحه على الألفية ٢/ ٥٣٠.

(٢) شرحه على الألفيَّة ١/ ٤٢.

(٣) ينظر: ص/ ٣٧٧، من هذا البحث.

المرفوعات وبعضه من المنصوبات"[١].

وأيضًا وجه الرَّفع فيه على تقدير أنَّه مبتدأ، وهذا يتطلَّب تقديمه، والنَّصب على تقدير أنه مفعول به، وهذا يتطلَّب تأخيره مع أحكام الجملة الفعلية، يقول ابن القواس: "هذا النَّوع من الكلام يسميه النُّحاة ما أضمر على شريطة التَّفسير، وهو مركب من المبتدأ والخبر والفعل والفاعل، فمنهم من يذكره بعد المبتدأ والخبر لأنه من فروعه، ومنهم من يذكره بعد الفعل والفاعل لجواز نصبه وعوده إلى جملة فعلية"[٢].

- تعدِّي الفعل ولزومه:

بعد أن أنهى ابن مالك الحديث عن الفاعل وما يتصل به وهو جزء من أجزاء الجملة الفعليَّة بدأ بالحدث عن الجزء الثَّاني وهو الفعل، ويعود تقديم الفاعل وأحكامه على أحكام الفعل لعدَّة أمور:

١ - أنَّه اسم أو ما في معناه، أمَّا رافعه فالغالب فيه كونه فعلا؛ والاسم مقدَّم على الفعل.

٢ - أنَّ حكمه الرَّفع في جميع أحواله، أمَّا الفعل فالغالب فيه البناء، وما كان منه مرفوعًا فلمشابهة الاسم.

٣ - أنَّ الفاعل يقابل المبتدأ في الجملة الاسميَّة، وذلك لأنَّه مسند إليه؛ فكما قدِّم المبتدأ يقدَّم ما شابهه.

واعترض الخضري على حديث ابن مالك في هذا الباب عن أحكام المفعول

---

(١) حاشيته على الأشموني ٢/ ٧١، وينظر: حاشية الخضري ١/ ١٧٢.

(٢) ينظر: شرحه على ألفية ابن معط ٢/ ٨٤٦.

به فقال: "وفي هذا الباب ذكر المفعول به، وهو أوَّل المنصوبات فكان الأولى تأخيره عن التَّنازع كما مرَّ في الاشتغال"(١)، وذلك لأن التَّنازع بين حالتي الرَّفع والنَّصب فكان يجب تقديمه على ما يلزم النَّصب؛ كما توسَّط الاشتغال بين المرفوعات والمنصوبات لكونه بين تلك الحالتين، وقد يعتذر لابن مالك بأنَّه ذكر من أحكام المفعول به ما يتناسب مع حديثه عن الفعل، وذلك لما بينهما من ارتباط فأحدهما عامل والآخر معموله، فاستطرد في الحديث عنه تبعا لذلك، ومثل ذلك ما تقدَّم في باب الفاعل حينما تحدَّث ابن مالك عن بعض أحكام المفعول به لأنَّ حديثه عن الفاعل وترتيبه في الجملة الفعليَّة مع الفعل ومفعوله هو الذي سوَّغ ذلك، فذكر المفعول في كل ذلك تبع واستطراد وسيأتي الحديث عن ذلك في المفاعيل.

ومثل ذلك الاستطراد يقع عند غير ابن مالك، ففي الكافية تحدَّث ابن الحاجب عن أحكام الترتيب بين الفاعل والمفعول في سياق حديثه عن الفاعل في قسم المرفوعات(٢).

- التَّنازع في العمل:

اعترض على تأخيره هنا الخضري بقوله: "وفيه أن أوَّل المنصوبات المفعول به في باب تعدي الفعل ولزومه وقد ذكر بعده المتنازع فيه مع أنه يرفع وينصب فكان ينبغي على هذا توسيطه أيضا"(٣)، وذلك بناءً على ما تقدَّم من أن علَّة تقديم باب الاشتغال كونه يرفع وينصب، فهو بين الرَّفع والنَّصب، فيجب موالاته له.

ويجاب على هذا الاعتراض بأنَّ ورود الرَّفع والنَّصب في الاشتغال يختلف

---

(١) حاشيته على ابن عقيل ١/ ١٧٨.

(٢) ينظر: شرح الرَّضي على الكافية ١/ ١٩٠.

(٣) حاشية الخضري ١/ ١٧٢.

عنه في التنازع؛ ففي باب الاشتغال الرَّفع والنصب يكون في المثال الواحد المتفق في المعنى العام على كلا الوجهين، نحو: زيدًا أكرمته، ويجوز أن تقول: زيدٌ أكرمته، أمَّا في باب التَّنازع فوروده مبني على تغيِّر لفظ العامل، وتغيُّر نوع المتنازع فيه، فمثال الرَّفع نحو: قام وقعد زيدٌ، فهنا التَّنازع في الفاعليَّة، ومثال النَّصب نحو: رأيت وأكرمت زيدًا، والتَّنازع هنا في المفعوليَّة.

وأيضًا الرَّفع والنَّصب على أن الفعل هو العامل، فالجملة فعليَّة على كل حال، بخلاف الرفع في الاشتغال فهو على أنه مبتدأ.

- **المنصوبات:**

هنا بدأ ابن مالك بالحديث عن المنصوبات التي ينصبها الفعل التَّام لازما كان أو متعدِّيًا، وهي: المفعول المطلق، والمفعول له، والمفعول فيه، والمفعول معه، والمستثنى، والحال، والتَّمييز، والمسوِّغ للحديث عنها هنا عدة أمور:

١ - أنها أتت بعد الحديث عن أحكام الفعل مباشرة، وهي منصوبة به ومتعلِّقة به ظاهرًا أو مقدَّرًا.

٢ - أنها ترد في أكثر المتون النَّحوية مجموعة في موضع واحد لما بينها من ترابط[(١)].

وليس غرض ابن مالك في هذا الموضع الحديث عن جميع المنصوبات؛ لأنَّه لم يَسِرْ على منهج ترتيب المفصَّل للزَّمخشري ونحوه في ذلك، بل غرضه ذكر

(١) ينظر: الجمل ص/ ٣١٦ وما بعدها، والإيضاح ص/ ١٨١ - ٢٣٥، واللمع ص/ ١٠١ وما بعدها، وشرح ملحة الإعراب للحريري ص/ ١٦٦ - ٢٠١، والمفصل ص/ ٤٥ - ٩١، وشرح الرَّضي على الكافية ١/ ٢٩٤ وما بعدها، وشرح ألفية ابن معطي لابن جمعة الموصلي ١/ ٥٢٣، والصفوة الصفية في شرح الدُّرَّة الألفية ١/ ٤٤٤.

المنصوبات التي ينصبها الفعل التَّام اللازم منه أو المتعدِّي، يؤكِّد ذلك أنه لم يذكر من المنصوبات خبر (كان) واسم (إنَّ) ومفعولي (ظنَّ)، ولم يذكر هنا المفعول به الذي ينصبه الفعل المتعدِّي.

وتحدَّث ابن مالك عن أحكام المفعول به فيما تقدَّم، وهو من المنصوبات، وعلَّة ذلك أنه يأخذ بعض أحكام الفاعل إذا ناب عنه وهو مرتبط به في الترتيب، وأيضًا لا ينصبه إلا الفعل المتعدِّي فلذلك ذكر شيئًا من أحكامه في بابي الفاعل وتعدِّي الفعل ولزومه.

وفي ذلك يقول الشَّاطبي: "هنا شرع الناظم في الكلام على المنصوبات، وهي التي ينصبها كل فعل متعدِّيًا كان أو غير متعدٍّ، ولم يقدِّم قبل هذا من المنصوبات إلا المفعول به؛ إذ لا ينصبه كل فعل، ولأنه متعلِّق بأحكام المرفوعات من جهة رفعه إذا ناب عن الفاعل، ومن جهة حصول الفائدة به كحصولها بالفاعل على الجملة، ومن أجل أن الفعل يقتضيه بمعناه كما يقتضي الفاعل، فلذلك أفرد المفعول به عن غيره من المنصوبات"(١).

وتوصف هذه المنصوبات بوصف الفضلات، ويشاركها في هذا الوصف المفعول به، وذلك لأنها ليست من أركان الجملة الأساسيَّة التي لا تقوم بدونها، فذكرها يدل على معنى، ولو حذفت لما فهم ذلك المعنى المقصود، لكن تبقى الجملة بدونها مفيدة؛ لاكتمال أجزاء الإسناد فيها(٢)، بخلاف المنصوبات مع النَّواسخ فهي جزء من تركيب الجملة لا يمكن الاستغناء عنه، ولذلك توصف بأنها عمدة في الكلام، وهذا مما يعلَّل به لتفريق ابن مالك بينها في الترتيب.

---

(١) شرحه على الألفية ٣/ ٢١٢.

(٢) ينظر في تعريف العمدة والفضلة: شرح المفصل لابن يعيش ٢/ ٧١، والمساعد ٢/ ٦.

- **المفاعيل:**

بدأ ابن مالك حديثه عن منصوبات الفعل التَّام بالمفاعيل، وعلة ذلك:

١ - أنَّها هي الأصل في النَّصب عند النُّحاة، فتقديمها أولى، يقول الرَّضي: "قسَّم النُّحاة المنصوبات قسمين: أصلا في النَّصب، يعنون المفعولات الخمسة، ومحمولا عليه، وهو غير المفعولات من الحال والتَّمييز وغير ذلك"(١).

٢ - قربها من الفعل العامل فيها، فمنها ما هو من لفظه وهو المفعول المطلق، ومنها ماهو متحد معه في الوقت والفاعل كما في المفعول لأجله، ومنها ما كان الفعل واقعًا فيه كما في المفعول فيه، أو واقعًا بصحبته كما في المفعول معه.

وقد أتت المفاعيل التي ينصبها اللازم والمتعدي كالتَّالي:

- **المفعول المطلق:**

هو أوَّل المفاعيل في التَّرتيب المفترض، يقول الشَّاطبي: "بدأ بالمفعول المطلق وهو المصدر؛ لأنَّه أقرب هذه المنصوبات إلى الفعل؛ لأنَّه مشتق منه، والفعل دال عليه بحروفه"(٢)، ويصفه العلماء بأنَّه من ضرورات الفعل، وأنَّه المفعول الحقيقي الذي أوجده فاعل الفعل، ولذلك قيل في تسميته: (المطلق)، فلم يقيَّد بحرف من حروف الجرِّ كبقية المفاعيل، وتتعدَّى إليه جميع الأفعال المتصرِّفة حتى النَّاقص منها(٣).

وتقدُّم المفعول المطلق يشمل جميع المفاعيل، ومن ضمنها المفعول به

---

(١) شرحه على الكافية ١/ ٢٩٤.

(٢)شرحه على الألفية ٣/ ٢١٢.

(٣) ينظر: الصَّفوة الصَّفيَّة ١/ ٤٤٤، وشرح الرَّضي على الكافية ١/ ٢٩٥، وإرشاد السَّالك ١/ ٤٣٥.

الذي تقدَّم الحديث عنه على المفعول المطلق استطرادًا، وفي ذلك يقول الخضري: "فالأحقُّ بالذِّكر أوَّلا هو المفعول المطلق، وإنما قدَّم المفعول به في باب تعدِّي الفعل استطرادًا لا قصدًا، وعند اجتماعهما ترتبت على ما في قوله:

مفاعيلهم رتِّب فصدِّر بمطلق وثنِّ به فيه له معه قد كمل

تقول ضربت الضَّرب زيدًا بسوطه نهارًا هنا تأديبَه وامرأً نكل[١]

والأوجَه في التَّعليل لتقديم المفعول به هو ما سبق أن أشير إليه من أن المنصوبات المذكورة هنا إنما هي منصوبات الفعل التَّام اللازم منه والمتعدِّي، ولما كان المفعول به من منصوبات الفعل المتعدِّي فقط ناسب ذكره في باب تعدِّي الفعل، وأيضًا لما له من مزيَّة على باقي المفاعيل؛ فهو ينوب عن الفاعل، هو في تلك النيابة أولى من غيره فيها، وليس في ذلك استطراد بل تناسب لما تم بيانه.

- المفعول له:

أتى بعد المفعول المطلق لتشابههما في كونهما مصدرين[٢]، يقول الشَّاطبي: "وإنَّما أتى بعد المصدر لأنَّه إنما يكون مصدرا، فكأنَّه نوع منه" [٣].

وقدَّمه ابن مالك على المفعول فيه لما ذكره الخضري في قوله: "وقدَّمه على المفعول فيه لأنه أدخل منه في المفعولية وأقرب إلى المفعول المطلق؛لكونه مفعول الفاعل حقيقة، بل قال الزَّجاج والكوفيون إنه مفعول مطلق"[٤].

وقدَّم ابن الحاجب المفعول فيه عليه، وعلل لذلك العلماء بأن احتياج الفعل

(١) حاشيته على شرح ابن عقيل ١/ ١٨٦ - ١٨٧.

(٢) ينظر: المقاصد الشافية ٣/ ٢٦٧، وشرح الأشموني مع حاشية الصبان ٢/ ١٢٢.

(٣) شرحه على الألفية ٣/ ٢٦٧.

(٤) حاشيته على شرح ابن عقيل ١/ ١٩٤.

إلى الظَّرف أشدُّ من العلة[١].

- **المفعول فيه:**

تقدَّم على المفعول معه لأنه أقرب منه إلى المفعول المطلق؛ وذلك لكونه مستلزمًا له، فكلُّ حدث لا بدَّ له من ظرف زماني ومكاني، ولأنَّه يصل إليه العامل بنفسه لا بحرف ملفوظ[٢].

- **المفعول معه:**

أتى آخر المفاعيل لأن العامل يصل إليه بالحرف، وما تقدَّم من المفاعيل يصل إليها العامل دون واسطة[٣].

وأضاف الخضري علة أخرى لتأخيره وهي اختلافهم في قياسيَّته[٤]، حيث يرى بعض العلماء الاقتصار فيه على ما سمع ولا يقاس عليه، وجعله بعضهم مقيسًا بشروط[٥].

- **الاستثناء:**

وجه مجيئه بعد المفاعيل أنه على تقدير المفعول، فنحو: جاء الضيوف إلا زيدًا، منصوب بفعل عند الجمهور، على اختلاف بينهم في الفعل الناصب له، فمنهم من يرى أنَّه الفعل المتقدِّم بواسطة (إلا)، ومنهم من يقدر (إلا) بالفعل فالتقدير:

---

(١) ينظر: شرح الأشموني مع حاشية الصبان ٢/ ١٢٢، وحاشية الخضري على شرح ابن عقيل ١/ ١٩٤.
(٢) ينظر: شرح الأشموني مع حاشية الصبان ٢/ ١٢٥، وحاشية الخضري على شرح ابن عقيل ١/ ١٩٦.
(٣) ينظر: شرح الأشموني مع حاشية الصبان ٢/ ١٢٥، وحاشية الخضري على شرح ابن عقيل ١/ ٢٠٠.
(٤) ينظر: حاشيته على شرح ابن عقيل ١/ ٢٠٠.
(٥) ينظر: شرح التسهيل ٢/ ٢٥٠، والمقاصد الشافية ٣/ ٣١٨.

أستثني زيدًا[١].

وسبب مجيئه بعد المفعول معه تحديدًا مشاركته له في كونه منصوبا بالفعل أو معناه بتوسط حرف[٢].

وأورده ابن مالك في المنصوبات لأن الأصل فيه النَّصب، وإن كان فيه أوجه غيره.

- **الحال:**

الحال تحدث عن أحكامها ابن مالك في سياق المنصوبات، ووجه ذلك أنَّ حكمها النَّصب، وينصبها كل فعل، فهي كالمفاعيل السابقة في ذلك، وهي أيضًا من الفضلات، ولأنها ليست من جنس المفاعيل ناسب أن تأتي بعدها لمشابهتها لها.

- **التَّمييز:**

أورد ابن مالك التَّمييز في آخر المنصوبات، فهو منصوب، وهو من الفضلات، وهو مشارك للحال في أنهما ليسا من المفاعيل، فلذلك أتت بعد المفاعيل، وقد أشير لهذا في الحال.

وجاء التمييز بعد الحال لأنَّ بينه وبينها تقاربًا من جهات عدة، هي:

١ - أنَّ كليهما نكرة.

---

(١) ينظر: شرح المفصَّل لابن يعيش ٢/ ٧٦، وشرح الرَّضي على الكافية ٢/ ٨٠ - ٨١، وفي المسألة أقوال أخرى، ينظر: الإنصاف في مسائل الخلاف ١/ ٢٦٠.

(٢) ينظر: شرح ألفية ابن معطي لابن جمعة الموصلي ١/ ٥٩٢، والصفوة الصفية في شرح الدرة الألفية ١/ ٥٢٧، وشرح المفصَّل لابن يعيش ٢/ ٨٧.

٢ – أنَّ من التَّمييز ما يصح أن يراد به الحال، نحو: لله درُّه فارسًا[١].

٣ – أن الغرض منهما الإيضاح والبيان، تقول: عندي عشرون، فهذا يحتمل أنواعا من المعدودات، فإذا قلت: درهمًا، أو: دينارًا، أزلت ذلك الإبهام، كما أنك إذا قلت: جاء زيد، احتمل أن يكون على صفات، فلما قلت: راكبًا، أوضحت وأزلت ذلك الإبهام[٢].

أمَّا وجه تقديم الحال فله عدة علل:

١ – أنَّ الحال أكثر في الاستعمال من التَّمييز.

٢ – أنَّ الحال أكثر اتصالا بالفعل من التمييز، وذلك لأنها مبينة لإبهام صفة مصاحبة لوقوعه، أمَّا التمييز فهو لبيان إبهام النسبة في نحو: طاب عليٌّ نفسًا، أو إبهام الذات في نحو: عندي رطل زيتًا.

٣ – أنَّ الحال لفظها أقرب إلى الفعل، فهي لا تكون إلا مشتقة، أمَّا التمييز، فلفظه جامد، وما كان أقرب إلى الفعل فهو الأولى بالتقديم لقربه منه.

– حروف الجر:

مازال ابن مالك يتحدَّث عن الفعل وما يتعلَّق به، وأحكام حروف الجر واردة في هذا السِّياق، فبعد أن أورد ما ينصبه الفعل ناسب أن يذكر ما يتعلَّق به دون أن يكون للفعل أثر ظاهر في العمل فيه، وذلك ما حصل في حروف الجر، فهي متعلقة مع مجرورها بالفعل أو ما كان في معناه، وتقدَّمت الإشارة إلى هذا في المبحث الأوَّل الخاص بالتَّقسيم العام.

---

(١) ينظر: الصَّفوة الصَّفيَّة في شرح الدرة الألفيَّة ١/ ٥١٦.

(٢) ينظر: شرح المفصل لابن يعيش ٢/ ٧٠.

وحروف الجرِّ تضيف الفعل أو ما في معناه إلى مجرورها، ولذلك يسمِّيها الكوفيون وبعض العلماء حروف الإضافة(١)، يقول الرَّضي في ذلك: "بني الأمر أوَّلا على أن المجرور بحرف جر ظاهر مضاف إليه، وقد سمَّاه سيبويه أيضًا مضافا إليه، لكنَّه خلاف ما هو المشهور الآن من اصطلاح القوم، فإنِّه إذا أطلق لفظ (المضاف إليه) أريد به ما انجرَّ بإضافة اسم إليه... وأمَّا من حيث اللُّغة فلا شكَّ أنَّ (زيدًا) في قولك: مررت بزيد، مضاف إليه؛ إذ أضيف إليه المرور بواسطة حرف الجر"(٢)، ويقول ابن يعيش: "فلمَّا كانت هذه الحروف عاملة للجرِّ من قبل أنَّ الأفعال التي قبلها ضعفت عن وصولها وإفضائها إلى الأسماء التي بعدها كما يفضي غيرها من الأفعال القويَّة الواصلة إلى المفعولين بلا واسطة حرف الإضافة... احتاجت إلى أشياء تستعين بها على تناوله والوصول إليه"(٣).

وممَّا يقوِّي ذلك أنَّ ابن مالك أتى بعد حديثه عن حروف الجرِّ والإضافة بالأسماء العاملة عمل الفعل، فهذا يدل على أنه في سياق الفعل وما يتصل به وما شابهه.

ويُظْهِر مدى التشابه بين الجار والمجرور والمنصوبات التي أتى بعدها ما نراه في المنصوب على نزع الخافض من نصب العامل لما كان الأصل فيه الجر إذا وجد الحرف، وأيضًا تساوي نحو: مررت بزيد، ومررت زيدًا، وكان الأنسب تقديم المنصوبات التي وصل الفعل لها مباشرة على المجرورات التي وصل إليها بواسطة، وهو ما أشار إليه ابن يعيش في نصِّه السَّابق.

---

(١) ينظر: المفصَّل ص/ ٣٣٧، وشرحه لابن يعيش ٢/ ١١٧، ٨/ ٧، وحاشية الصَّبَّان ٢/ ٢٠٣.

(٢) شرحه على الكافية ٢/ ٢٠١ - ٢٠٢.

(٣) شرح المفصَّل ٨/ ٨.

ومما يُظْهِر تناسب الجار والمجرور مع المنصوبات أيضًا أن موضع شبه الجملة النَّصب(١).

ويُسْتَبْعَدُ القولُ بأنَّ ابن مالك تحدَّث عن أحكام المجرورات بعد أن انتهى من أحكام المنصوبات(٢)، لأنَّ ابن مالك – كما تم التَّنبيه لذلك مرارًا – لم ينتهج هذا المنهج الذي سار عليه بعض العلماء، بدليل أنَّه ذكر أنواعا من المنصوبات عند حديثه عن أحكام المبتدأ والخبر وما يدخل عليها، فالمنصوبات التي وردت مجتمعة رابطها أنها منصوبات الفعل التَّام كما تقدَّم.

– الإضافة:

ممَّا تقدَّم تبيَّن أن الرَّابط بين هذا الباب والذي قبله هو أنَّ حروف الجر فيها إضافة الفعل ونحوه مما يدل على الحدث إلى الاسم، وهنا أضيف الاسم إلى اسم آخر، لكن اختص هذا الباب عند جمهور النحاة بهذه التسمية دون حرف الجر، فالبابان يدخلان تحت مصطلح الإضافة بالإطلاق العام، لذا يقول الشَّاطبي في أول حديثه عن هذا الباب: "هذا هو القسم الثَّاني من أقسام الإضافة، وهي إضافة الاسم إلى الاسم"(٣)، إضافة إلى اتفاقهما في حكم الجر كما هو واضح.

أمَّا وجه تقديم المجرور بحرف الجر على المجرور بالإضافة فهو أَن الجر في الإضافة بمعنى حرف الجر كما يرى جمهور العلماء(٤).

وقد يعلل لذلك أيضًا بأنَّ الجارَّ والمجرور يتعلقان بالفعل أو ما كان في معناه،

---

(١) ينظر: أسرار العربيَّة ص/ ١٢٤، واللباب ١/ ٢٦٧.

(٢) ينظر ما تقدَّم في هذا في المبحث الأوَّل، ص/ ٣٦٥، من هذا البحث.

(٣) شرحه على الألفية ٤/ ١.

(٤) ينظر: شرح المفصل لابن يعيش ٢/ ١١٧، وحاشية الصبان ٢/ ٢٣، وحاشية الخضري ١/ ٢٢٦.

وهو فيما تقدَّم تحدث عن أحكام الجملة الفعلية وما يعمل فيه الفعل، فناسب أن يذكر المجرور المتعلق بالفعل أوَّلا، ثم ذكر المجرور بالإضافة نظرا لما بينهما من ارتباط كما تقدَّم.

ويمكن القول بأنَّ ابن مالك بدأ من هذا الباب بالحديث عن ارتباط الاسم بالاسم، وبدأ بالارتباط بين اسمين عن طريق الإضافة، ثم أعقب ذلك بارتباطهما عن طريق الإعمال، وإنما أخر هذا لكونه على خلاف الأصل كما سيأتي.

- **المضاف إلى ياء المتكلم:**

تحدَّث ابن مالك عن أحكام المضاف إلى ياء المتكلم في فصل مستقل عن الإضافة لأن للمضاف لها أحكاما خاصة به ليست مع الظاهر ولا مع المضاف إلى غيرها من الضمائر، ومن ذلك كسر آخره وجوبا إذا لم يكن معتلا[1].

- **إعمال المصدر:**

من هذا الباب بدأ ابن مالك بالحديث عن الأسماء العاملة عمل الفعل، وقد أتت في سياق حديثه عن الفعل كما تقدم، وذلك لأنَّ الأصل في الإعمال إنما هو للأفعال، وما عمل من الأسماء فلمشابهتها له.

أما وجه إيرادها بعد الإضافة تحديدًا فهو أنَّه لما ذكر أحكام الإضافة التي ارتبط فيها اسم باسم عن طريق الإضافة وتأثر الثاني منهما بذلك التركيب أورد المواضع التي يرتبط فيها الاسم بالاسم أيضا في غير تركيب الإضافة، وتأثر الثَّاني منهما لكونه معمولا للاسم الأول.

وبدأ بالمصدر لأنه أصل ما سيأتي بعده من أسماء مشتقة منه.

---

(١) ينظر: المقاصد الشافية ٤/ ١٩٣، وشرح الأشموني وحاشية الصبان ٢/ ٢٨١، وحاشية الخضري ٢/ ٢٠.

- **إعمال اسم الفاعل:**

هذا ثاني ما يعمل من الأسماء عمل الفعل، ووجه تقديمه على ما بعده أنَّه أشدُّ شبها بالفعل من غيره، فهو اسم لمن ينسب إليه المصدر ويسند إليه الفعل، وهو من حيث اللفظ جارٍ على المضارع(١).

- **(أبنية المصادر) و(أبنية أسماء الفاعلين والمفعولين والصِّفات المشبَّهة بها):**

هذان البابان عرض فيهما ابن مالك لأبنية المصادر وأسماء الفاعلين والمفعولين والصفة المشبهة بعد أن تحدَّث عن إعمال بعضها، يقول الخضري: "قدَّم إعمال البابين على صيغهما لأن العمل أهم لكونه من علم الإعراب والصِّيغ من الصرف، فذكرها هنا استطرادي، فلا يرد أن معرفة الذات تقدم على معرفة الصفة كالعمل"(٢).

والاعتراض على ابن مالك في ترتيبه هذا من عدة أوجه:

١ - أنَّ الأنسب في التَّرتيب إيراد هذه الأبواب في قسم الصَّرف، وابن مالك ذكرها استطرادًا كما ذكر الخضري.

٢ - أتى ابن مالك عقب هذه الأبواب بـ(الصِّفة المشبهة باسم الفاعل)، وتحدَّث في الباب عن إعمالها وعن بعض أحكام صياغتها، وكان الأنسب ذكر هذا الباب قبل الحديث عن الأبنية؛ ليكون السياق متصلا في الحديث عن أحكام الإعمال.

---

(١) ينظر: الصَّفوة الصَّفيَّة ٢/ ١٢٦.

(٢) حاشيته ٢/ ٢٩.

٣ – لو جعل الحديث عن صياغة الصِّفة المشبهة الوارد في الباب الآتي ضمن باب الأبنية لكان أنسب.

– **الصِّفة المشبَّهة باسم الفاعل:**

هذا الباب وارد في سياق الحديث عن الأسماء العاملة عمل الفعل، ومما تقدَّم تبيَّن أن الأنسب تقديم هذا الباب على البابين السَّابقين عليه لتكون الأبواب التي تتحدَّث عن أحكام الإعمال متتالية.

– **التَّعجب:**

في هذا الباب والباب التَّالي وهو: (نعم وبئس) يتحدَّث ابن مالك عن بعض الأفعال التي لاتتصرَّف، وقد أوردها في سياق حديثه عن أحكام الفعل وما يتصل به.

وفي هذا موافقة لرأي البصريين وجمهور العلماء القائلين بفعلية (نعم) و(بئس) و(أفعل) في التعجب[1]، لذا يمكن القول: إنَّ الأنسب تقديم هذه الأفعال على الأسماء العاملة عمل الفعل التي تقدَّم الحديث عنها، من جهة أنها من جنس الأفعال لفظا وحكما.

– **نعم وبئس:**

جاء هذا الباب في سياق الأفعال التي لا تتصرَّف، وقد تقدَّم تفصيل الحديث عنه في الباب السَّابق.

ويمكن التَّعليل بتقديم (التَّعجب) على (نعم وبئس) بأنَّ جملة التَّعجب اسميَّة في إحدى صيغتيه، فلذلك قدِّم.

---

(١) ينظر: الإنصاف في مسائل الخلاف ١/ ٩٧، ١٢٦.

- **أفعل التفضيل:**

الأنسب في التَّرتيب أن يأتي هذا الباب (أفعل التَّفضيل) في سياق الأسماء المشتقة العاملة عمل الفعل.

وقد يعتذر لابن مالك بأن يقال: إنَّ سبب إيراده لهذا الباب هنا ليس لأنه من العوامل التي لا تتصرَّف، بل السَّبب قربه من باب التَّعجب في المعنى، وفيما يشتق منه، ولذلك قال في أوَّل هذا الباب:

صغ من مصوغ منه للتَّعجب أفعل للتَّفضيل وأبَ اللَّذْ أُبى

ومثل ذلك ما أورده الفارسي في الإيضاح في (باب التَّعجب)، فقال: "ومما يجري مجرى التَّعجب قولهم: هذا أفضل من هذا، وزيد أعلم من بكر، ولا يستعمل قولهم: أفعل من هذا فيما لم يستعمل منه ما أفعله ولا أفعل به، فلا يقال هذا أعور من هذا في الكلام، كما لم يقل: ما أعوره، ولا أعور به"(١).

لكن يبقى الاعتراض قائمًا، فيقال: لماذا فصل بينه وبين التَّعجب بـ(نعم وبئس)؟ والأولى بناء على ما تقدَّم أن يذكرهما متواليين لما بينهما من قرب في بعض الأحكام.

ويمكن أن يقال في الجواب عن ذلك: إنَّ مراعاة نوع العامل في الترتيب أولى من مراعاة مشابهته لغيره من العوامل، فاسم التفضيل وإن شابه التعجب إلا أنه من قبيل الأسماء، والتعجب وأفعال المدح والذم أفعال، فلذلك أتى بها وفق هذا التَّرتيب.

وكان بمقدور ابن مالك أن يأتي بهذا الباب قبل التَّعجب، فيجمع بين أمرين،

---

(١) الإيضاح العضدي ص/ ١٣٣.

موالاته للأسماء العاملة عمل الفعل التي هو منها، والإتيان بالتَّعجب بعده الذي يشابهه في المعنى والصِّياغة.

ولو ورد في سياق الأسماء العاملة لكان من المناسب جعله آخرها، وذلك لأنه أضعفها في العمل، فهو لا ينصب المفعول، ولا يتصرف في حال تجريده، فلا يثنى ولا يجمع(١).

أمَّا قول الشَّاطبي: "هذا آخر العوامل التي لا تتصرَّف"(٢)، فالذي يظهر أنه يقصد بالعوامل التي لا تتصرَّف جميع ما عَمِل عَمَل الفعل بداية من المصدر ثم ما جاء بعده إلى هذا النَّوع، وفي هذا نظر، لأنَّ العلماء يفرِّقون بين الاسم العامل عمل الفعل وبين الفعل العامل غير المتصرِّف، فالمصدر ونحوه من الأسماء العاملة عمل الفعل، ومنها (أفعل التَّفضيل)، أمَّا التَّعجب وأسلوبا المدح والذم فإنَّ العامل فيها أفعال غير متصرِّفة، لذلك فُرِّق بينها في الترتيب في الكتب النَّحويَّة(٣).

وإن قيل: إنَّ الشَّاطبي لا يقصد بالعوامل غير المتصرفة جميع ما مضى، فيقال: ما وجه وصفه (أفعل التَّفضيل) بأنَّه آخرها؟ ولا جواب إلا أنَّه يقصد جميع ما تقدَّم في هذا؛ لأنَّ ما سبق في التَّعجب والمدح والذَّم أفعال، و(أفعل التفضيل) اسم.

- التَّوابع:

بعد أن أنهى ابن مالك حديثه عن الأحكام النَّحويَّة المتعلقة بالجملة الاسميَّة ثمَّ الفعليَّة وجميع أجزائها وما يتعلَّق بها من معمولات بدأ من هذا الموضع الحديث

---

(١) ينظر: مغني اللبيب ص/ ١٧٧، وشرح الأشموني ٣/ ٥٣ - ٥٥.

(٢) شرحه على الألفية ٤/ ٥٧١.

(٣) ينظر: الإيضاح للفارسي ص/ ١١٦ وما بعدها، وص/ ١٧٠، وشرح ألفيَّة ابن معطي للقوَّاس٢/ ٩٦٧، والصَّفوة الصَّفيَّة ٢/ ١١٤.

عن الأساليب والأجزاء التي يمكن أن تكون في نوعي الجملة على حدٍّ سواء، وليس أحد النَّوعين أولى بها من الآخر.

ولأن التَّوابع في حكمها النَّحوي تابعة لبعض أجزاء الجملتين الاسميَّة والفعليَّة الأساسيَّة والفضلات ناسب أن تأتي بعدها، فهي ليست أولى بالتَّقديم من الفضلات لأنها قد تكون تابعة لها.

والتَّوابع ليست من أركان الجملة الأساسيَّة، فهي تدل على معان في الجملة إضافيَّة مرتبطة بأحد أركانها أو المعمولات فيها، ولو لم يذكر في الجملة التَّابع لأفادت معنى يحسن السكوت عليه، فهي في ذلك مشاركة لما يسمى بالفضلات، كالحال والتمييز، إلا أن الفرق بينهما يكمن في متابعة التوابع لمتبوعها في الإعراب مطلقا، والفضلات حكمها النَّصب.

يقول الشَّاطبي: "لما تكلَّم النَّاظم رَحِمَهُ ٱللَّهُ على أحكام المرفوعات واستوفاها، ثم على أحكام المنصوبات، ثم على أحكام المجرورات، وذلك بحسب العوامل المتصرفة أوَّلا ثم بحسب العوامل غير المتصرفة ثانيا، أخذ الآن يتكلم في أحكام التَّوابع لتلك المعمولات"(١).

- أنواع التَّوابع: (النَّعت، التَّوكيد، العطف، البدل):

بدأ ابن مالك حديثه عن أنواع التَّوابع بالنَّعت، وعلَّة ذلك أنَّه هو الذي يُبْدَأُ به إذا اجتمعت التَّوابع في الاستعمال اللُّغوي(٢)، يقول ابن مالك في التَّسهيل: "ويُبْدَأُ

---

(١) شرحه على الألفية ٤/ ٦٠٦، وتقدَّم التَّعليق على ما يتصل بالتقسيم العام في هذا النص في موضعه من المبحث السَّابق. ينظر: ص/ ٣٦٥، من هذا البحث.

(٢) ينظر: شرح الرَّضي على الكافية ٢/ ٣٩٤، وشرح الأشموني ٣/ ٥٩.

عند اجتماع التَّوابع بالنَّعت، ثم بعطف البيان ثم بالتَّوكيد، ثم بالبدل، ثم بالنَّسق "[١]، ثم قال في شرح ذلك: "ويبدأ اجتماع التَّوابع بالنَّعت لأنَّه كجزء من متبوعه، ثم بعطف البيان لأنَّه جار مجراه، ثم بالتَّوكيد لأنَّه شبيه بعطف البيان في جريانه مجرى النَّعت، ثم بالبدل لكونه تابعًا كلا تابع؛ لكونه كالمستقل، ثم بعطف النَّسق لأنه تابع بواسطة، فيقال: مررت بأخيك الكريمِ محمدٍ نفسِه رجلٍ صالحٍ ورجلٍ آخر، والله أعلم"[٢]، وكذلك ذكر غيره من العلماء[٣].

لكن يضعف هذا التَّعليل عدم التزام ابن مالك به في بقيَّة التَّوابع، حيث أخَّر عطف البيان وقدَّم عليه التَّوكيد، وقدَّم عطف النَّسق على البدل، ولو راعى ما تقدَّم لما أوردها كذلك.

وفي التَّسهيل قدَّم ابن مالك التَّوكيد على النَّعت، وفي ذلك يقول الأشموني: "قدم في التَّسهيل باب التَّوكيد على باب النَّعت، وكذا فعل ابن السرَّاج[٤] وأبو علي الفارسي[٥] والزَّمخشري[٦]، وهو حسن؛ لأنَّ التَّوكيد بمعنى الأوَّل والنَّعت على خلاف معناه، لأنَّه يتضمَّن حقيقة الأوَّل وحالا من أحواله، والتَّوكيد يتضمَّن حقيقة الأوَّل فقط، وقدَّم في الكافية النَّعت كما هنا[٧]، وكذا فعل أبو الفتح[٨] والزَّجاجي[١]

---

(١) التَّسهيل ص/ ١٧٣.

(٢) شرح التَّسهيل ٣/ ٣٤٢.

(٣) ينظر: البحر المحيط ٥/ ٧٢، والدر المصون ١/ ٢٥٩، وشرح الأشموني ٣/ ٥٨، والتصريح ٢/ ١٠٧، وحاشية الخضري ١/ ٦.

(٤) ينظر الأصول ٢/ ١٩.

(٥) ينظر: الإيضاح ص/ ٢٨٤ – ٢٨٦.

(٦) ينظر: المفصَّل ص/ ١٣٦.

(٧) ينظر: شرح الكافية الشافية ٣/ ١١٥٣.

(٨) ينظر: اللمع ص/ ١٣٨.

والجزولي[٢] نظرًا لما سبق"[٣].

وهذا تعليل حسن، وتوضيحه أنَّ التَّوكيد فائدته تقوية معنى الأوَّل وتقرير معناه، ودفع أي احتمال عنه غير مراد، أو تقويته باللفظ والمعنى كما في التَّوكيد اللَّفظي، فهو بمعنى المؤكَّد تمامًا، أمَّا النَّعت ففيه زيادة وصف على الموصوف، وما وافق اللفظ في الدِّلالة على حقيقته دلالةً متطابقة دون زيادة أو نقص أقرب إليه مما دل عليه مع زيادة.

أمَّا بقية التَّوابع فالأنسب فيها إيرادها كما في التَّسهيل، فيكون ترتيب التَّوابع كما يلي: التَّوكيد، ثم النَّعت، ثم عطف البيان، ثم البدل، ثم عطف النَّسق، لما تقدَّم من تعليلات، وهو ما سار عليه بعض العلماء كما تقدَّم في نصِّ الأشموني، يقول أبو عليٍّ الفارسي: في (باب توابع الأسماء في إعرابها): "وهي خمسة أشياء، تأكيد، وصفة، وعطف بيان، وبدل، وعطف بحرف"، وكذلك أوردها في التَّبويب[٤].

وابن مالك يرى أنَّ التَّرتيب الوارد في التَّسهيل أولى ممَّا سار عليه في الألفيَّة؛ لأنَّ التَّسهيل متأخِّر عن الألفيَّة في التَّأليف[٥]، وأيضًا قد يقال إن الألفيَّة الغرض منها تعليمي فيراعى تقديم ما يناسب هذا الغرض المبني على السهولة والوضوح، أمَّا التسهيل فالغرض منه علمي لذا كان مراعاة التناسب فيها أقوى.

وعطف البيان الأنسب تقديمه على النَّعت، وذلك لأن لفظه جامد، والنَّعت

=

(١) ينظر الجمل ص/ ١٣.

(٢) ينظر: شرح المقدمة الجزوليَّة الكبير ٢/ ٦١٥.

(٣) شرحه على الألفيَّة ٣/ ٥٨ – ٥٩.

(٤) ينظر: الإيضاح ص/ ٢٨٤ – ٢٨٦.

(٥) ينظر: تمهيد محقق التسهيل ص/ ٨٠.

مشتق أو ما في تأويله، فهو أقرب للمتبوع لمشاركته له في نوعه ومعناه، يوضح ذلك نحو: رأيت أخاك المسافر، وتقول: رأيت أخاك محمدًا، فعطف البيان أقرب إلى المتبوع من الصفة كما ترى، لكن لم أجد من فعل ذلك من العلماء، ولعل ذلك يعود إلى مراعاة كثرة الاستعمال في النَّعت.

- **النِّداء:**

من هذا الباب بدأ ابن مالك الحديث عن بعض الأساليب النَّحويَّة التي وقع خلاف بين العلماء في نوعها، وتحديد العامل فيها، فأخَّرها ابن مالك إشارة إلى ذلك الخلاف، وقد تقدَّم بيان ذلك في أثناء الحديث عن التَّقسيمات العامَّة في المبحث السَّابق(١).

فجملة النِّداء عند الجمهور من قبيل الجمل الفعليَّة، فيرون أن المنادى الأصل فيه أن يكون منصوبًا بفعل ناب عنه الحرف، أو بفعل مضمر وجوبًا، على اختلاف في عبارات النُّحاة في ذلك(٢)، ومن أولئك ابن مالك رَحِمَهُ ٱللَّهُ حيث قال في التسهيل: "المنادى منصوب لفظا أو تقديرا بـ(أنادي) لازم الإضمار"(٣).

ولذلك يرد النَّداء في سياق المنصوب بفعل لازم الإضمار في كثير من المتون والمؤلفات النَّحويَّة(٤).

ونُقِل عن بعض العلماء أنهم يعدُّون جملة النِّداء جملة ثالثة ليست اسميَّة ولا

---

(١) ينظر: ص/ ٣٦٦، من هذا البحث.

(٢) ينظر: الكتاب ١/ ٢٩١، وشرح الرَّضي على الكافية ١/ ٣٤٦، ومغني اللبيب ص/ ٤٩٣.

(٣) شرح التسهيل لابن مالك ٣/ ٣٨٥.

(٤) ينظر: شرح المفصل لابن يعيش ١/ ١٢٧، وشرح الرضي على الكافية ١/ ٣٤٤، وشرح ألفية ابن معطي للقوَّاس ٢/ ١٠٣٤ - ١٠٣٥.

فعليَّة، بل هي مركَّبة من الحرف والاسم(١).

ونُقِل كذلك أن بعضهم يجعلها من قبيل الجملة الاسميَّة، لأنهم يجعلون تلك الحروف أسماء أفعال(٢).

ورجَّح الشَّاطبي في أثناء حديثه عن انقسام الجمل إلى اسميَّة وفعليَّة أنَّ ابن مالك أورد النِّداء في سياق حديثه عن الجملة الفعليَّة، وفي ذلك يقول: "وأما جملة المنادى نحو: يا زيد، فعدَّها قوم جملة ثالثة مباينة للجملتين المتقدِّمتين فهي عندهم مركَّبة في الأصل من الحرف والاسم، وعند الجمهور هي راجعة إلى الجملة الفعليَّة، على تقدير نيابة الحرف عن الفعل، وهذا مذهب ابن مالك في التَّسهيل، إذ قال: المنادى منصوب لفظا أو تقديرا بـ(أنادي) لازم الإضمار، وأما في هذا النَّظم فهو محتمل، لأنَّه لما فرغ من الأحكام المتعلِّقة بالجملتين الاسميَّة والفعليَّة ذكر بعد ذلك النِّداء، فيمكن أن يكون ذلك مقطوعا مما تقدم؛ لأنَّ كون النِّداء من قبيل الجمل الفعليَّة أمر تقديري، وحكم لو ظهر لنا في معنى النِّداء، ويمكن أن يكون ألحق النِّداء بما قبله من الجملة الفعليَّة وأخَّر ذكره لما فيه من كون الفعل مقدَّرا أبدًا، ويدل على هذا الإمكان ذكره في باب التَّحذير والإغراء، لاشتراكهما في امتناع ظهور الفعل، فهذا الثَّاني أظهر في قصد النَّاظم، وهو موافق لمذهبه في التَّسهيل"(٣).

لكن ما رجَّحه الشَّاطبي يضعِّفه أن بين أحكام الفعل وما يتصل به وبين باب النداء تحدَّث ابن مالك عن التَّوابع التي لا تختص بالفعل فقط، ولذا يمكن القول أن ابن مالك إنَّما أورد هذا الباب في هذا الموضع إشارة إلى الخلاف الواقع بين العلماء

---

(١) ينظر: المقاصد الشافية ١/ ٥٩٠.

(٢) ينظر: شرح ألفية ابن معطي للقوَّاس ٢/ ١٠٣٤ – ١٠٣٥، وشرح الرَّضي على الكافية ١/ ٣٤٦.

(٣) شرحه على الألفية ١/ ٥٩٠.

في نوع مثل هذا الأسلوب، فأورده متأخِّرا لذلك، يقوي ذلك أنه بعد أن انتهى من النِّداء وما يتصل به من أساليب مثل التَّحذير والإغراء والاختصاص والنُّدبة والتَّرخيم والاستغاثة أعقب ذلك بأسماء الأفعال التي وقع الخلاف في نوعها على نحو ما تقدَّم في النداء، وهو ما سيأتي الحديث عنه(١).

وبعد باب النِّداء ساق ابن مالك جملة من الأبواب والفصول التي لها صلة به، وذلك كالتالي:

١ - **المنادى المضاف إلى ياء المتكلم**: وفصل ابن مالك هذا النَّوع من المنادى عن باب النداء لأن له أحكامًا تخصُّه لا تكون في كل اسم منادى(٢).

٢ - **أسماء لازمت النداء**.

٣ - **الاستغاثة**: وهي نداء بأسلوب يختص بغرض الاستغاثة والاستعانة والاستنصار، يقول الشاطبي: "هي تختص بالنِّداء فلذلك أتى بها في أبوابه"(٣).

٤ - **الندبة**: وشبهها بالنِّداء في الأحكام وفي الأسلوب.

٥- **الترخيم**: وهو من خصائص النداء، فمن المناسب مجيئه في هذا الموضع.

٦ - **الاختصاص**: وهو أسلوب أتى على طريقة النداء من غير حرف نداء، وله شبه به من عدة أوجه، فقد يكون على صورة النِّداء في نحو: بك الله نرجو الفضل، وحكمه النَّصب كما هو الأصل في المنادى، فلذلك ورد في هذا الموضع(٤).

---

(١) ينظر الصفحة التَّالية لهذه الصفحة، وما سيذكر في باب (أسماء الأفعال والأصوات).

(٢) ينظر: المقاصد الشَّافية ٥/ ٣٣٤، وحاشية الصَّبَّان ٣/ ١٥٥.

(٣) شرحه على الألفية ٥/ ٣٦١.

(٤) ينظر: شرح المفصل لابن يعيش ٢/ ١٧، وشرح ألفية ابن معطي لابن جمعة القواس ٢/ ١٠٨٤، والمقاصد الشَّافية ٥/ ٤٦٦، وشرح ابن عقيل ٢/ ٢٧٢،

٧ - **التحذير والإغراء**: من أوجه شبهها بالنِّداء أنَّ النصب فيها بفعل يلزم إضماره.

فكل تلك الأبواب لها شبه بالنِّداء في المعنى أو اللفظ أو الحروف التي تستخدم معها، وكل ذلك جعل من المناسب إيرادها في سياق النِّداء.

- **أسماء الأفعال والأصوات**:

ذكرها ابن مالك بعد النِّداء وما يتعلق به لما بينهما من شبه في الآتي:

١ - أنَّها أساليب مختلف فيها، فهي ليست من قبيل الجمل الاسميَّة أو الفعلية باتفاق العلماء، بل وقع فيها خلاف، فالجمهور يرون أنها أسماء، وهو مذهب البصريين، ويرى الكوفيون أنها أفعال(١)، وهناك من يرى أنها نوع آخر من أنواع الكلم ويسمَّى الخالفة(٢).

٢ - أن أسماء الأفعال دالة على معنى الفعل، وكذلك في النِّداء دلَّ الحرف على معنى الفعل أو ناب عنه.

٣ - قرب أسماء الأفعال من الأفعال في العمل والحكم كما تبيَّن، جعل من المناسب أن تكون قريبة من الأبواب الآتية الخاصة بالأفعال.

ويذكر بعض العلماء أسماء الأفعال في سياق الأسماء العاملة عمل الفعل(٣)، ولم يسر على هذا المنهج ابن مالك، وكأنَّه يريد الإشارة إلى اختلافها عن بعض وإن اتفقت في كونها أسماء عاملة عمل الفعل، وذلك أن أسماء الأفعال أقرب

---

(١) ينظر: مغني اللبيب ص/ ٤٩٢، والمقاصد الشافية ٥/ ٤٩٥.

(٢) ينظر: التذييل والتَّكميل ١/ ٢٣.

(٣) ينظر: شرح ألفية ابن معطي للقواس ٢/ ١٠١٤، والصَّفوة الصَّفيَّة ٢/ ١٥٨.

إلى الفعل من الأسماء الأخرى العاملة عمله من جهة أنها تعمل في غيرها ولا تتأثر بالعوامل، فهي في ذلك أشد مشابهة للفعل، أمَّا غيرها فإنها وإن كانت أسماء عاملة إلا أنها تتأثر بالعوامل من فعل وحرف.

- نونا التَّوكيد:

بدأ ابن مالك من هذا الموضع الحديث عن بعض أحكام الفعل والأسماء المشابهة له[1]، فالتَّوكيد من أحكام الأفعال، وما لا ينصرف من الأسماء علة منعه من الصَّرف مشابهة الفعل، وبعد ذلك تحدث عن إعراب الفعل والحروف الداخلة عليه.

وهنا يرد تساؤل مفاده: ما الفرق بين الأحكام التي يذكرها هنا عن الفعل وما تقدَّم الحديث عنه في باب تعدِّي الفعل ولزومه، ولماذا كان هذا الفصل بين تلك الأبواب وهي متعلقة بالفعل؟

فالجواب: أنَّ تلك الأحكام مرتبطة بالفعل حال تركبه في الجملة الفعليَّة، وعملها فيما تعمل فيه، أمَّا الأحكام التي تذكر هنا فهي تتناول الفعل نفسه في صياغته أو تأثره بالعوامل.

ويتساءل هنا أيضًا لماذا بدأ ابن مالك هذه الأبواب التي عرفنا الرابط بينها بالحديث عن (نوني التَّوكيد)؟

فالجواب: أنَّ نوني التَّوكيد من علامات الفعل الخاصة به، فمن المناسب الحديث عنها في صدر أحكامه.

---

(١) تقدَّم بيان ذلك في التَّقسيمات العامَّة في المبحث السَّابق. ينظر: ص/ ٣٦٦، من هذا البحث.

- **ما لا ينصرف:**

ممَّا تقدَّم تبيَّن أن سبب الحديث عن هذا النَّوع من الأسماء في هذا الموضع يعود إلى أن علَّة المنع من الصَّرف مشابهة الاسم الفعل، فمتى قويت تلك المشابهة وظهرت منع الاسم من الصَّرف، لذا تحدَّث عنه ابن مالك في سياق أحكام الفعل لتلك المشابهة(١).

وقد عرض ابن مالك لشيء من أحكام هذا النَّوع في باب المعرب والمبني، لكنه لم يفصِّل في ذلك ببيان العلل المانعة من الصرف وغير ذلك، بل اكتفى بذكر ما يناسب أحكام الإعراب في ذلك الباب، ولم يرد أن يفاجئ المطالع بالتفصيل في أحكام طويلة قد تذهله عن الباب الأساسي الذي هو فيه، وأخَّر تفصيل ذلك إلى هذا الموضع.

- **إعراب الفعل:**

أتى هذا الباب الذي يتحدَّث فيه ابن مالك عن أحكام الفعل المعرب في سياق الحديث عن أحكام الأفعال.

وذكر ابن القيم علة عامَّة للحديث عنه هنا، وهي أنه أتى بعد الانتهاء من ذكر إعراب الاسم وأحكامه وعوارضه(٢)، ومما تقدَّم في التقسيم العام اتضح أنَّ ابن مالك لم يراع ذلك فيما تقدَّم وإنما راعى أحكام الجملتين الاسمية والفعلية وما يأتي في سياقهما.

وبدأ ابن مالك حديثه فيه بالرَّفع الذي هو الأصل في المضارع(٣)، ولذلك

---

(١) ينظر: حاشية الصبان ٣/ ٢٢٧، وحاشية الخضري ٢/ ٩٦.

(٢) ينظر شرحه على الألفيَّة (إرشاد السالك) ٢/ ٧٦٢.

(٣) ينظر: المقاصد الشافية ٦/ ١.

يطل الحديث فيه، وأغلب ما ورد في هذا الباب الحديث عن نصب المضارع وعوامل نصبه.

- **عوامل الجزم:**

بعد أن ذكر حكمين من أحكام الفعل المعرب أعقبها بالحكم الثالث وهو الجزم وعوامله، والأولى اعتباره فصلا عن الذي قبله وليس بابا مستقلا، وهذا الذي يظهر من صنيع ابن مالك، وإن كنا نراه في متن الألفية وشروحها بابًا مستقلا.

- **فصل (لو):**

حين تحدَّث ابن مالك في الباب السَّابق عن أدوات الشَّرط الجازمة ناسب أن يتحدَّث عن الأدوات التي تأتي لهذا المعنى وإن لم تكن جازمة، وجعلها في فصلين مستقلين هما هذا الفصل والذي يليه، يقول الشَّاطبي: "ذكر في هذا الفصل وما بعده بعضَ أدوات تتعلق بباب الشَّرط، وبعضَ أدوات لا تتعلَّق به، أمَّا ما يتعلَّق بباب الشُّروط فـ(لو)، وهي التي ابتدأ بها، و(أمَّا) و(لولا) و(لوما)، لأنها في معنى الشَّرط مثل (لو)، وقد يقعان تحضيضًا، وذكرها في هذا الموضع واضح التناسب، وأمَّا ما لا تعلق [له][(١)] بباب الشرط فحروف التحضيض، لكن ذكرها هنا لوجهين، أحدهما: أنَّه لما ذكر ما يشترك في البابين وهو (لولا) و(لوما) فإنهما يقعان في باب الشرط وفي باب التحضيض أدرج ذكر سائر أدوات التحضيض بالانجرار، لمشاركة (لولا) و(لوما) في ذلك. والآخر: أن أدوات التحضيض لم يكن لها باب تختص به، فذكرها في آخر هذا الباب فصلا على حدة؛ إذ لابدَّ من ذكرها، وشرَّكها مع أدوات مثلها مطلقا من غير اعتبار معنى"[(٢)].

---

(١) زيادة يقتضيها السِّياق لم تثبت في المطبوع. أو يقال: (وأمَّا ما لا يتعلق بباب الشرط).

(٢) شرحه على الألفية ٦/ ١٧٨ - ١٧٩.

- **أمَّا ولولا ولوما:**

اتضح وجه ورودها في هذا الموضع مما تقدَّم ذكره في الفصل السابق.

- **الإخبار بالذي والألف واللام:**

بداية من هذا الباب أورد ابن مالك عدة أبواب نحويَّة متفرِّقة، لا يربطها رابط، لكن اعتاد النُّحاة على إيرادها في آخر الأبواب النَّحوية.

فهذا الباب وهو (باب الإخبار بالذي والألف واللام) الغرض منه تدريب الطلاب على تطبيق أحكام الإعراب التي عرفت في الأبواب السَّابقة(١)، ولذا كان المناسب ذكره في آخر الأبواب النَّحويَّة، يقول ابن عقيل: " هذا الباب وضعه النَّحويون لامتحان الطَّالب وتدريبه، كما وضعوا باب التَّمرين في التَّصريف لذلك "(٢).

والأنسب أن يكون ختام الأبواب النَّحوية، وابن مالك جعله في آخر الأبواب النَّحويَّة لكن لم يجعله آخر باب فيها، حيث أعقبه بأحكام العدد والحكاية، ولو جعله بعدهما لكان أنسب، كما أن التَّدريبات الصَّرفيَّة تأتي في الآخر(٣).

ويورد بعض العلماء هذا الباب في أثناء الحديث عن الموصول، لأن المستخدم في الإخبار عنه إنَّما هي الموصولات(٤).

---

(١) ينظر: شرح الرَّضي على الكافية ٣/ ٢٩، وشرح ألفيَّة ابن معطي للقواس ١/ ٧٠٤، وشرح الأشموني ٤/ ٥٣.

(٢) شرحه على الألفيَّة ٢/ ٣٦٥.

(٣) ينظر: شرح الملوكي في التَّصريف ٢/ ٥٢٠، والشَّافية ص/ ١٣٣ - ١٣٨، والممتع ٢/ ٧٢٩.

(٤) ينظر: شرح المفصَّل لابن يعيش ٣/ ١٥٧، وشرح الرَّضي على الكافية ٣/ ٢٩، وشرح ألفيَّة ابن معطي للقواس ١/ ٧٠٠، والصَّفوة الصَّفيَّة ١/ ٦٤٧.

- **العدد:**

مرَّ موضعان يمكن إيراد هذا الباب فيهما فيما سبق، الأوَّل - وهو الأولى - بعد باب التَّمييز؛ وذلك لأن العدد لابد أن يكون له تمييز هو المعدود، وهذا التمييز قد يأتي منصوبًا على التمييز كما في نحو: خمسة عشر كتابًا، وعشرون رجلاً، وقد يكون مضافًا إليه، كما في نحو: ثلاثة طلاب، وأربع ورقات.

والموضع الثاني الذي يستدعي ذكر هذا الباب فيه هو بعد باب الإضافة، وذلك لما تبيَّن من أنَّ المعدود قد يضاف إليه لفظ العدد في بعض الاستعمالات.

وفي التَّسهيل أورد ابن مالك هذا الباب بعد باب التَّمييز[١]، ولكون التَّسهيل بعد الألفيَّة في التَّأليف يمكن القول: إنَّ مجيء العدد بعد التَّمييز هو الأنسب عند ابن مالك، وأيضًا للغرض العام منهما أثر في دقة الترتيب، كما أشير إليه في أثناء الحديث عن التَّوابع كما تقدَّم.

- **كم وكأين وكذا:**

هذه الألفاظ يكنَّى بها عن العدد، فهي تدل على معناه ولا بد لها من تمييز كالعدد، فلذلك كان من المناسب إيرادها بعده[٢].

- **الحكاية:**

حكاية الجمل يستوي حكمها في نوعي الجملة الاسميَّة والفعليَّة، لذا كان المناسب مجيئها بعد الانتهاء من الأحكام الخاصَّة بهما.

ولا يقال: إنَّ الأنسب إذا كان عامًّا أن يقدَّم كما قدِّم الحديث عن الإعراب

---

(١) ينظر: التَّسهيل ص/ ١١٦.

(٢) ينظر: المقاصد الشَّافية ٦/ ٢٩٤، وحاشية الصَّبان ٤/ ٧٩.

والبناء والمعرفة والنَّكرة؛ وذلك لأن الحكاية لا ينبني عليها شيء من أحكام أجزاء الجملتين، فهي وإن كانت شاملة لهما إلا أنها تختلف عن الأبواب العامَّة الأخرى.

- **التَّأنيث:**

من هذا الموضع بدأ القسم الصَّرفي في الألفيَّة، وهذا الباب أوَّل ما فيه، وهو العلم الذي يبحث في أحكام الكلمة المفردة، ولا ينظر إلى أحكامها في التَّركيب، وجميع ما يأتي من أبواب داخلة في الصَّرف، وتقدَّم بيان وجه الترتيب بين الأحكام النَّحوية والصَّرفيَّة في أوَّل الحديث عن التقسيم العام للألفيَّة.

ولم يظهر لي وجه بدء ابن مالك بهذا الباب تحديدًا في قسم الصَّرف، والأنسب البدء بأحكام الأبنية التي تحدَّث عنها في (باب التَّصريف) كما سيأتي.

- **المقصور والممدود:**

وضَّح علة مجيء هذا الباب في هذا الموضع الصَّبَّان بقوله: " ذِكْرُ هذا الباب عقب ما قبله بمنزلة ذِكْر العام بعد الخاص، فإنَّه قد تقدَّم الألف المقصورة والألف الممدودة اللتان هما علامتا تأنيث"(١).

ومراده أنَّ وصف المقصور والممدود أعم، فهو يشمل كل لفظ فيه ألف ممدودة أو مقصورة دون النظر إلى غرض أو معنى تلك الألفات، ومن تلك المعاني التي تدل عليها التأنيث، وهو ما تقدَّم الحديث عنه في الباب السَّابق.

- **كيفية تثنية المقصور والممدود وجمعهما تصحيحا:**

شرع ابن مالك من هذا الموضع في الحديث عن كيفيَّة التَّصرف في الأسماء

---

(١) حاشيته على الأشموني ٤/ ١٠٦.

بالتَّثنية أو الجمع أو التَّصغير أو النَّسب، فهذه الأبواب واردة في هذا السِّياق، وهذا هو الجامع لها.

وابن مالك لم يتحدَّث إلا عمَّا يلحقه تغيير في لفظه في التَّثنية وجمع التَّصحيح إضافة إلى التغيير العام بزيادة علامتيهما، يقول الشَّاطبي: "قدَّم أوَّلا إعراب التَّثنية وجمع التَّصحيح، وحصل في ذلك البيان الكيفيَّة العامَّة لهما، وذلك لحاق الألف في الرَّفع، والياء في النَّصب والجرِّ، تليهما نون مكسورة في المثنَّى، ولحاق الواو في الرَّفع، والياء في النَّصب والجر، تليهما نون مفتوحة في المجموع المذكر... وهذا في المثنَّى والمجموع المذكرَّ الصَّحيحي الآخر... لكن المعتل الآخر بالنسبة إلى التثنية وجمع المذكر له أحكام زائدة على ما تقدَّم... فوجب تبيين ذلك، وأتى بذلك هاهنا كالمقدِّمة لدخول جمع التَّكسير، وليكون شَمْلُ المجموع مجتمعا، وابتدأ بحكم التثنية"(١).

ويقول الخضري: "اقتصر عليهما لوضوح تثنية غيرهما وجمعه، وإن كان هذا الباب يعقد للتثنية والجمع مطلقا"(٢).

ووجه التناسب بين هذا الباب وما قبله واضحة، فبعد أن عرَّف بالمقصور والممدود تحدَّث عن تثنيتهما وجمعهما جمع تصحيح.

- جمع التكسير:

مما تقدَّم في الباب السَّابق يتضح أنَّ هذا الباب وارد في سياق الحديث عن التَّصرُّف في الأسماء، فبعد أن ذكر أحكام التَّثنية وجمع التَّصحيح أعقب ذلك

---

(١) شرحه على الألفية ٦/ ٤٢٩.

(٢) حاشيته على ابن عقيل ٢/ ١٥٠.

بالحديث عن أحكام جمع التَّكسير، لتكون أبواب الجمع مجتمعة كما قال الشَّاطبي في نصِّه المنقول قبل قليل.

- **التَّصغير:**

التَّصغير فيه تغيير وتصريف للاسم المصغَّر، لذا ورد في سياق الحديث عن التَّصرُّف في الأسماء، أمَّا وجه مجيئه بعد التَّكسير تحديدًا فهو لكونهما "من وادٍ واحد"(١)، يقول الخضري في ذلك: "ذكره عقب التكسير لاشتراكهما في مسائل كثيرة، ولأن كلا منهما يغير اللفظ والمعنى، ولم يعكس لأن التَّكثير أكثر وقوعا، ولأنه تكثير للمعنى وتعظيم له بجمعيته فهو أشرف من التَّحقير"(٢).

- **النَّسب:**

أتى هذا الباب في سياق التَّصرف في الأسماء، وهو في الكتب الصَّرفيَّة يرد بعد التَّصغير(٣)، وعلة ذلك فيما يظهر ما بينهما من شبه من جهة أنهما معنيان يلحقان الكلمة كالوصف لها، ويُدَلُّ على تلك المعاني بعلامة تدل عليها، وحينما كانت علامة التصغير في وسط الكلمة وقربه من التكسير لما تقدَّم وعلامة النسب في الآخر ناسب تأخيره عنه.

- **(باب الوقف) و(باب الإمالة):**

الذي يظهر أنَّ علة ورود هذين البابين في هذا الموضع هي أن فيهما تغييرات لفظيَّة تلحق الكلمة، إلا أنَّها لا تؤثر على المعنى، لذا كان من المناسب ذكرها في

(١) عبارة أوَّل من قالها سيبويه في الكتاب ٣/ ٤١٧، وكرَّرها العلماء من بعده، ينظر: المقتضب ٢/ ٢٣٧، وسر صناعة الإعراب ٢/ ٥٨٢، والمفصل ص/ ٢٣٥، وشرح الأشموني ٤/ ١٥٥.

(٢) حاشيته على ابن عقيل ٢/ ١٦٣.

(٣) ينظر: الشَّافية ص/ ٣٢، ٣٧.

سياق التغييرات التي تلحق الألفاظ، وأن تكون متأخرة عنها لعدم ارتباطها بتغير معنى اللفظ.

ووجه تواليهما أنَّ أحكامهما عامَّة تشمل الاسم والفعل على حد سواء، فهي ليست كالأنواع السَّابقة المختصَّة بالاسم.

ولو قدَّم ابن مالك الإمالة على الوقف لكان أنسب، من جهة أنَّ الوقف لفظه يناسب الآخر، ولما ذكره الأستاذ محمد بركات من أنَّ أحكامه في آخر حرف من حروف الكلمة(١)، أو ما اتصل بالآخر، وهو ما سار عليه في التَّسهيل(٢)، وفضَّل الأشموني ترتيب الألفيَّة، فقال: "وما هنا أنسب، لأنَّ أحكامه أهم"، ووضَّح الأهميَّة الصبَّان بأنه لابد منها بخلاف الإمالة، فقد لا تقع عند من لا يميل(٣).

- **التَّصريف:**

الأنسب جعل هذا الباب أوَّل الأبواب في قسم الصَّرف، لأنه متعلق بالأبنية، وكثير من الأبواب الصَّرفية المتقدِّمة مرتبطة بأنواع الأبنية ومعرفة الأصلي والزَّائد في الكلمة، ومن ذلك أبواب التَّكسير والتَّصغير، ولم يظهر لي وجه إيراد ابن مالك له ههنا.

وبعد هذا الباب أتى ابن مالك بـ(**فصل في زيادة همزة الوصل**)، وذلك أنَّه حينما تحدَّث عن الحروف الزائدة ومنها الهمزة في باب التصريف ذكر بعدها ما يتعلَّق بأحكام (همزة الوصل)، يقول الشَّاطبي: "هذا الفصل ألحقه بفصل حروف

---

(١) ينظر: تمهيده للتسهيل ص/ ٨٤.

(٢) ينظر التسهيل ص/ ٣٢٥، ٣٢٧، وتنظر تمهيد المحقق ص/ ٨٤.

(٣) شرح الأشموني مع حاشية الصَّبان ٤/ ٢٢٠.

الزيادة لأن همزة الوصل مزيدة على حروف الكلمة"[١]، وعلة هذا الفصل ما ذكره الخضري بقوله: "هو من تتمة الكلام على زيادة الهمزة، وإنما أفردها لاختصاصها بالأحكام الآتية"[٢].

- **الإبدال:**

يتحدَّث ابن مالك في هذا الباب عن أحكام الإبدال والإعلال، وهي أحكام صرفيَّة اعتاد العلماء على الإتيان بها في آخر الأبواب الصَّرفيَّة غالبا.

وفي سياق هذا الباب ذكر ابن مالك عدة فصول تتعلق بأنواع الإعلال الثلاثة، الإعلال بالنقل وبالقلب وبالحذف.

- **الإدغام:**

الحديث عن أحكام الإدغام يأتي في الغالب بعد أحكام الإعلال والإبدال، وجاء عند سيبويه في آخر الكتاب ودخل ضمنه الحديث عن بعض مسائل الإبدال[٣].

- **الخاتمة:**

ختم ابن مالك الخلاصة بأربعة أبيات قال فيها:

وَما بجمعه عُنيتُ قد كمل نظمًا على جُلِّ المهمَّات اشتمل
أحصى من الكافية الخلاصه كما اقتضى غنًى بلا خصاصه

---

(١) شرحه على الألفية ٨/ ٤٢٩.
(٢) حاشيته على شرح ابن عقيل ٢/ ١٨٨.
(٣) ينظر: الكتاب ٤/ ٤٣١ - ٤٨٥.

فأحمـــد الله مصـــليًا علـــى محمَّـــدٍ خيـــر نبـــيٍّ أُرســـلا
وآلـــه الغُـــرِّ الكـــرام الـــبرره وصَـــحْبِه المنتخَبـــينَ الخيـــره

المبحث الثَّالث

أسس التَّرتيب التي راعاها ابن مالك في الألفيَّة

لم يصرِّح ابن مالك بالأسس التي راعاها في ترتيب الألفيَّة، وكما استنبطت علل التَّرتيب فيما تقدَّم في المبحثين السَّابقين يمكن أيضًا استنباط الأسس التي راعاها ابن مالك في ذلك، وذلك كما يلي:

١- ما كان من الأبواب عامًّا في أحكامه فهو الأولى بالتَّقديم، وقد بدا ذلك في كثير من المواضع عند ابن مالك، ففي المقدِّمات النَّحويَّة بدأ بما يتعلَّق بتعريف الكلام وما يتألف منه، ثم أتى بأحكام الإعراب والبناء، ثم بعد ذلك أحكام النَّكرة والمعرفة، وذلك مراعاة للعموم في الأوَّل؛ فهو متعلق بجميع أنواع الكلمة، وفيه توضيح لماهيَّة اللغة والكلام الذي هو في صدد الحديث عن أحكامه، ثم يليه في العموم الإعراب والبناء فهما حكمان لا بد وأن تتصف كل كلمة بواحد منهما، ثم النكرة والمعرفة التي هي أحكام تتعلَّق بالاسم تحديدًا.

٢- اعتبار المذهب الرَّاجح أساسًا في الترتيب إذا كانت المسألة خلافية، ومن ذلك ترتيبه المعارف وفق رأي الجمهور، فبدأ بالضمير، مخالفًا الكوفيين والسِّيرافي الذين يرون أن العلم أعرفها.

وكذلك تقديم المبتدأ على الفاعل لأنه هو الأصل في المرفوعات موافقا في ذلك القول الرَّاجح وهو قول سيبويه، ومخالفا في ذلك منهج الزمخشري وابن الحاجب حيث قدَّما الفاعل.

٣- الأصل هو المقدَّم والفرع محمول عليه، وبدا هذا في مواطن كثيرة، مثل: الإتيان بنواسخ الابتداء بعده، ومجيء نائب الفاعل بعد أحكام الفاعل، والحديث عن الأسماء العاملة عمل الفعل في سياق الفعل الذي هو الأصل في العمل.

٤- تشابه الألفاظ في العمل قد يكون مسوِّغًا للحديث عنها متتالية وإن اختلفت أنواع تلك الألفاظ، ومن ذلك حديثه عن الحروف المشبَّهة ب(ليس) في سياق الأفعال النَّاسخة؛ لأنها وافقتها في عملها، ولم يوردها في سياق الحروف النَّاسخة.

٥- العبرة في الحكم الإعرابي بالأصل، ومعنى ذلك أنَّه قد تخرج بعض الأجزاء من الجملة عن حكمها الأصلي إلى حكم آخر لعلة توجب ذلك، كالمستثنى الأصل فيه النصب، وقد يكون مرفوعا، والمنادى الأصل فيه النصب وقد يبنى، فالعبرة بالحكم الأصلي، فيورد إذا نظر إلى حكمه الإعرابي فيما يناسبه، ولذلك ورد المستثنى في سياق المنصوبات.

٦- اختصاص بعض أنواع الأساليب النَّحوية بأحكام خاصَّة لا تشاركها فيها نظائرها مسوغ لجعلها في فصول تابعة للباب العام، ومن ذلك (المضاف إلى ياء المتكلم) ورد بعد (باب الإضافة) في فصل مستقل لتميزه بأحكام تخصه، وكذلك فصل (نداء المضاف إلى ياء المتكلم) في فصل خاص به بعد (باب النداء).

٧- كثرة استعمال أسلوب من الأساليب النَّحويَّة مسوغ لتقديمه على غيره مما هو من جنسه، ومن ذلك تقديم النَّعت على جميع أنواع التَّوابع لأنه أشهرها وأكثرها استعمالا في الكلام.

٨- موافقته لغيره من العلماء، وتأثره بهم، وذلك لأنه كان مطِّلعًا على كتب غيره من العلماء، ويعيد النظر فيها مرَّات ومرَّات، مستفيدًا منها تارة، ومطوِّرًا لها تارة

أخرى، إلا أنَّ استفادته منها استفادة العالم المجتهد لا المقلد فقط.

ولو بحثنا عن ذلك التأثر لوجدناه في كثير من المواضع، ذلك أنَّ بعض الأبواب النَّحويَّة اتفقت الكتب النحويَّة على إيرادها مجتمعة لما لوحظ بينها من ترابط؛ لذا لو أردنا تحديد من تأثر به ابن مالك لشمل ذلك كل الكتب النَّحويَّة قبله، بدءًا من كتاب سيبويه إلى آخر ما وقف عليه ابن مالك في عصره، لكن أبرز من تأثر بهم ابن مالك في منهج الترتيب هو ابن معط في ألفيته، يقول الأستاذ محمد كامل بركات: "وهو متأثر في هذا التَّرتيب إلى حد ما بابن معط في ألفيته، إلا أنه على عادته في تأثره بغيره لا يأخذ الشيء برمته، ولا ينقل النهج بنصه، ولكنه يخضعه لذوقه وتفكيره وتجاربه واجتهاده، وإنَّ الباحث ليروعه ميل الرجل إلى التَّجديد والابتكار حتى في كتبه حين يتصدى لشرحها أو تلخيصها"[(١)]، لقد كان لابن مالك اتصال بألفية ابن معط حيث درَّسها لطلابه[(٢)]، ومكنه ذلك من الاطلاع عليها عن قرب ومعرفة ما فيها، والاستفادة منها أو تلافي ما فيها من سلبيات في منهج الترتيب.

وتأكيدا لذلك أستعرض أهم عناوين أبواب ومواضيع ألفية ابن معط، وهي كالآتي: حد الكلام والكلم، علامات الاسم والفعل والحرف، اشتقاق الاسم، اشتقاق الفعل والمصدر، الإعراب والبناء، إعراب الأسماء الستة، الوقف، المثنى، الجموع، (الأفعال: صيغ الأفعال، بناء الماضي، بناء الأمر، الفعل المضارع، إعراب المضارع، جزم المضارع، أدوات الشرط الجازمة، نواصب المضارع، رفع المضارع، إعراب الأفعال الخمسة، توكيد الفعل)، حروف الجر، القسم، الممنوع

---

(١) تمهيده للتَّسهيل ص/ ٤٤.

(٢) ينظر: مقدِّمة محقق شرح ألفية ابن معط لابن جمعة القواس ١/ ٧٦، وألفية ابن مالك تحليل ونقد ص/ ٢٨، ٣٥.

من الصرف، الفاعل، تعدي الأفعال ولزومها، التحذير والإغراء، ظن وأخواتها، ما يتعدى من الأفعال إلى ثلاثة مفاعيل، (المنصوبات: المفعول المطلق، الظرف، الحال، التمييز، المفعول له، المفعول معه، الاستثناء)، ما لم يسم فاعله، النكرة والمعرفة، (أنواع المعارف: العلم، الضمير، التنازع، الأسماء الموصولة، الإخبار بالذي وفروعه، أسماء الإشارة، المعرف بلام التعريف، الإضافة)، (التوابع: النعت، التوكيد، العطف، البدل)، المبتدأ والخبر، الاشتغال، (النواسخ: كان وأخواتها، إنَّ وأخواتها، لا النافية للجنس)، باب التعجب، أفعال المدح والذم، المصادر والمشتقات، اسم الفاعل، اسم المفعول، الصفة المشبهة، المصدر، أسماء الأفعال، المنادى، الندبة، الاستغاثة، الترخيم، الاختصاص، الإنكار والحكاية، الأعداد، كم الخبريَّة، (معاني الأدوات: أي، وكأيِّن وكائن وحروف الجواب وأسماء الأفعال)، أبنية الثلاثي والرباعي والخماسي، جمع التكسير، التصغير، المذكر والمؤنث، النسب، المقصور والممدود، حروف الهجاء والإمالة، بيان الخط، كتابة الهمزة، أبنية المصادر والأفعال، التصريف: الإعلال والإبدال والإدغام، الضرورات الشعريَّة، ثم ختام الدُّرة الألفيَّة)[1].

فالمتأمل يرى مدى التقارب في المحتوى وفي ترتيب بعض الأبواب في بعض الأحيان، لكنه ليس بتطابق تام كما هو ظاهر، ففي مسألة الترتيب نرى أن أهم ما يميز ألفية ابن مالك هو الترتيب العام الذي يجمع أبوابًا كثيرة في سياقه، وأهم ذلك ما أشير إليه في موضعه إلى حديث ابن مالك عن المقدمات النحوية ثم أحكام الجملة

(١) ينظر: فهارس شرح ألفية ابن معط لابن جمعة القواس، وفهارس شرح النيلي (الصفوة الصفية)، وللعلم فإن ابن معط لم يضع عناوين في ألفيته، وما ذكرته من عناوين هي من وضع النُّساخ والمحقِّقين لتوضيح محتوى المتن والشرح، لذلك نجد اختلافًا في العناوين المذكورة وصياغتها بين الشرحين. ينظر: مقدمة محقق شرح ألفية ابن معط لابن جمعة القواس ١/ ١٦١، ومقدِّمة محقق الصَّفوة الصَّفية ١/ ١/ ٧٨.

الاسميَّة ثم الفعليَّة، وهذا مالا نجده عند ابن معط، حيث تداخلت تلك الأحكام مع بعضها، فجاء الحديث عن (النكرة والمعرفة) متأخرًا بالنسبة لترتيب ابن مالك، وليس له تناسب مع ما قبله، وكذلك المبتدأ والخبر، وتقدم الحديث عن أحكام الوقف عند ابن معط.

أمَّا من حيث المحتوى فابن معط تحدث عن أبواب لم يعرض لها ابن مالك، منها باب القسم، والخط، والضرورات الشعريَّة.

٩- قد يذكر ابن مالك بعض الأبواب على سبيل الاستطراد، ومن ذلك مثلا أبنية المصادر وأسماء الفاعلين والمفعولين ذكرها عند حديثه عن الإعمال في القسم النَّحوي، والأنسب الحديث عنها في القسم الصَّرفي.

الخَاتمة

أسطِّر في ختام هذا البحث أبرز النَّتائج العامَّة التي ظهرت منه، وكذلك بعض التَّوصيات وذلك كالتَّالي:

كشف هذا البحث الترتيب العام للألفية، حيث تبين أنها تنقسم إلى قسمين رئيسين، القسم الأوَّل: الأبواب النَّحويَّة، والقسم الثَّاني: الأبواب الصَّرفيَّة.

وتنقسم الأبواب النَّحويَّة إلى قسمين:

القسم الأوَّل: المقدِّمات النَّحويَّة: وورد فيه ثلاثة أبواب هي:

١- الكلام وما يتألف منه.

٢- المعرب والمبني.

٣- النَّكرة والمعرفة.

القسم الثَّاني: الأحكام النَّحويَّة التَّفصيليَّة: وينقسم هذا الجزء إلى الأقسام التَّالية:

أوَّلا: أحكام الجملة الاسميَّة وما يتَّصل بها:

وورد في هذا القسم (باب الابتداء)، وأبواب نواسخه.

ثانيًا: أحكام الجملة الفعليَّة وما يتَّصل بها:

وينقسم هذا القسم إلى أجزاء كما يلي:

١- أبواب تتعلق بالمسند إليه في الجملة الفعلية، وشمل ذلك: (باب الفاعل)، ثم (باب النَّائب عن الفاعل)، ثم (باب اشتغال العامل عن المعمول).

٢- أبواب تتعلق بالفعل في الجملة الفعلية، وشمل ذلك: (باب تعدِّي الفعل

ولزومه)، و(باب التَّنازع في العمل).

٣- أبواب تتعلَّق بالفضلات، وشمل ذلك: (باب المفعول المطلق)، ثمَّ (باب المفعول له)، ثمَّ (باب المفعول فيه)، ثمَّ (باب الاستثناء)، ثمَّ (باب الحال)، ثمَّ(باب التَّمييز).

٤- أبواب خاصَّة بما يتعلَّق بالفعل، وذلك يتمثل في (باب حروف الجر)، وبعده (باب الإضافة).

٥- أبواب تتعلَّق بما يعمل عمل الفعل من الأسماء، وشمل ذلك: (باب إعمال المصدر)، ثمَّ (باب إعمال اسم الفاعل)، ثمَّ (باب أبنية المصادر وأسماء الفاعلين والمفعولين والصِّفات المشبَّهة بها)، ثمَّ (باب الصِّفة المشبَّهة باسم الفاعل).

٦- أبواب تتعلَّق بالأفعال العاملة غير المتصِّرفة، وشمل ذلك، (باب التَّعجب)، ثمَّ (باب نعم وبئس)، وذكر ابن مالك هنا (باب أفعل التَّفضيل) لِعِلَّة سيأتي الحديث عنها مفصَّلا في المبحث التَّالي.

ثالثًا: التَّوابع في الجملتين الاسميَّة والفعليَّة.

رابعًا: أساليب نحويَّة مختلف في نوعها وعواملها:

وشمل ذلك: (باب النِّداء)، وما يتبعه من أبواب وفصول.

خامسًا: أحكام خاصَّة بالفعل وما يشابهه:

وشمل ذلك: (باب نوني التَّوكيد) ثمَّ (باب ما لا ينصرف)، ثمَّ (باب إعراب الفعل)، ثمَّ (باب عوامل الجزم)، و(فصل لو)، وفصل (أمَّا ولولا ولوما).

سادسًا: أبواب نحويَّة متفرِّقة:

وهي أبواب لا يربطها رابط، وكان من عادة النُّحاة تأخير بعضها، وشمل ذلك: (باب الإخبار بالذي والألف واللام)، ثمَّ (باب العدد)، ثمَّ (كم وكأين وكذا)، ثمَّ (باب الحكاية).

أمَّا القسم الثَّاني من أقسام الألفيَّة بشكل عام فهو القسم الصَّرفي، ووردت فيه الأبواب والفصول الآتية: (باب التَّأنيث)، ثمَّ (باب المقصور والممدود)، ثمَّ(باب كيفية تثنية المقصور والممدود وجمعهما تصحيحا)، ثمَّ(باب جمع التكسير)، ثمَّ (باب التَّصغير)، ثمَّ (باب النَّسب)، ثمَّ (باب الوقف)، ثمَّ (باب الإمالة)، ثمَّ (باب التَّصريف)، ثمَّ (فصل في زيادة همزة الوصل)، ثمَّ (باب الإبدال) وما يتبعه من فصول، ثمَّ (باب الإدغام).

تبيَّن من ذلك أنَّ هذا الترتيب من أبرز ما تميزت به ألفية ابن مالك رحمه الله تعالى.

كشف البحث عن العلل بين تلك الأقسام العامة.

كشف البحث عن العلل بين أغلب الأبواب والفصول، حيث بين وجه مجيئها وفق هذا الترتيب، وأستثني من ذلك مواضع تم التوقف فيها، ولم أستطع التعليل لها بالنظر إلى ما قبلها وما بعدها، وقد أشير إلى تلك المواضع في البحث.

إنَّ حسن الترتيب بين الأبواب وتناسقها من أهم أسباب شهرة الألفيَّة وشهرة منهجها.

حرص ابن مالك على ترتيب الأبواب وتناسبها في كتبه عمومًا، يؤكد اهتمام ابن مالك بهذا الأمر ما نجده من اختلافات يسيرة في الترتيب بين بعض كتبه؛ لأنه يراجع ترتيباته ويتلافى بعض السلبيات فيها بحثا عن الأفضل.

أفاد ابن مالك من مؤلفات السَّابقين فأخذ منها ما رآه مناسبًا، وعالج كثيرًا من السَّلبيات التي رآها في المتون النَّحويَّة السَّابقة.

اهتم شرَّاح الألفية ببيان العلاقة بين الأبواب، وأبرز من اهتم بذلك الشَّاطبي في المقاصد الشافية، وبدا ذلك واضحًا من كثرة النقول عنه في هذا الموضوع، ولغيره من العلماء اهتمام بذلك لكن دون ما ظهر عند الشاطبي، ومن أبرز أولئك الأشموني في شرحه، والصَّبان والخضري في حاشيتهما.

لكي تتضح فكرة الترتيب عند ابن مالك في جميع كتبه فإني أوصي بدراسة مقارنة بين جميع متونه المتشابهة في المحتوى؛ لأنَّ بحثي هذا اهتمَّ ببيان العلاقة بين أبواب الألفية والتعليل لها، وما ذُكِر من لفتات في المقارنة بين ما ورد في بعض المؤلفات وما ورد في الألفيَّة قليل، وذُكِر لأجل التوضيح أو الترجيح.

أرى أنَّ المكتبة النحويَّة بحاجة إلى مؤلف يتناول مناهج ترتيب الأبواب في الكتب النحوية ويتتبعها بداية من أوَّل كتاب إلى أن يخرج لنا بالمنهج الأمثل الذي تجب مراعاته في دراساتنا ومؤلفاتنا النَّحويَّة، ومن أهم ما يجب أن يتَّصف به هذا المنهج مراعاة التناسب بين الأبواب النَّحويَّة، وتلافي جميع ما وقع من خلل في الكتب النَّحويَّة السَّابقة.

قائمة المصادر والمراجع

- إرشاد السالك إلى حلِّ ألفاظ ألفية ابن مالك، للإمام ابن القيِّم، تحقيق: د.محمد بن عوض السهلي، ط/ ١، مكتبة أضواء السَّلف، ١٤٢٢هـ.

- الأصول في النَّحو، لابن السَّراج، تحقيق د. الفتلي، مؤسسة الرسالة، ط/ ٣، ١٤٠٨هـ.

- ألفية ابن مالك في النَّحو والصَّرف، لمحمد بن عبدالله بن مالك الأندلسي، دار الكتب العلمية.

- ألفيَّة ابن مالك تحليل ونقد، رسالة ماجستير، من إعداد الباحث: عبدالله علي الهنادوة، جامعة أم القرى، ١٤٠٩هـ.

- أَلْفِيَّةُ ابْن مَالِكٍ مَنْهَجُهَا وَشرُوحُهَا، للأستاذ الدكتور غريب عبد المجيد نافع، بحث منشور في حلقات في مجلة الجامعة الإسلامية بالمدينة المنورة، الأعداد: (٦٥ ٦٦) و(٧٣٧٤).

- الإنصاف في مسائل الخلاف بين النحويين البصريين والكوفيين، لأبي البركات الأنباري، المكتبة العصرية، صيدا، بيروت، ١٤١٤هـ.

- الإيضاح العضدي، لأبي علي الفارسي، تحقيق د. حسن شاذلي فرهود، دار العلوم، ط/ ٢، ١٤٠٨هـ.

- البحر المحيط = تفسير البحر المحيط.

- التصريح = شرح التصريح على التوضيح.

- التذييل والتكميل في شرح كتاب التسهيل، لأبي حيَّان الأندلسي، تحقيق: د.حسن هنداوي، ط/ ١، دار القلم، وكنوز أشبيليا.

- تفسير البحر المحيط، لأبي حيان الأندلسي، تحقيق: الشيخ عادل أحمد عبدالموجود، والشيخ علي محمد معوض، دار الكتب العلمية، بيروت، ط/ ١، ١٤١٣هـ.

- التسهيل، لابن مالك، تحقيق الأستاذ محمد كامل بركات، دار الكاتب العربي، ١٣٨٧هـ.

- الجمل في النحو، لأبي القاسم الزجاجيّ، تحقيق: علي توفيق الحمد، مؤسسة الرسالة بيروت، ط/ ٥، ١٤١٧هـ.

- حاشية الخضري على شرح ابن عقيل، المكتبة الفيصلية، ١٣٥٩هـ.

- حاشية الصَّبان على شرح الأشموني لألفية ابن مالك، مطبوع مع شرح الأشموني، دار الفكر.

- الدر المصون في علوم الكتاب المكنون، للسَّمين الحلبي، تحقيق: د.أحمد محمد الخراط، دار القلم، ط/ ١، ١٤٠٦هـ.

- سر صناعة الإعراب، لأبي الفتح بن جني، دراسة وتحقيق: د.حسن هنداوي، دار القلم، ط/ ٢، ١٤١٣هـ.

- الشافية في علم التَّصريف، لابن الحاجب، دراسة وتحقيق: حسن أحمد العثمان، المكتبة المكيَّة، ط/ ١، ١٤١٥هـ.

- شرح الأشموني لألفية ابن مالك، دار إحياء الكتب العربية، عيسى البابي الحلبي، القاهرة، مطبوع مع حاشية الصَّبَّان.

- شرح ألفية ابن مالك، لابن الناظم، تحقيق: عبد الحميد السيد، دار الجيل، بيروت.

- شرح ألفية ابن معطي، لعبد العزيز بن جمعه القوّاس الموصلي، تحقيق الدكتور: علي الشوملي، ط/ ١، مكتبة الخريجي، ١٤٠٥هـ - ١٩٨٥م.

- شرح التسهيل، لابن مالك، تحقيق الدكتور: عبد الرحمن السيّد، والدكتور: محمد بدوي المختون، ط/ ١، هجر للطباعة والنشر، القاهرة، ١٤١٠هـ - ١٩٩٠م.

- شرح التصريح على التوضيح، للشيخ خالد الأزهري، دار الفكر للطباعة والنشر.

- شرح جمل الزجاجي، لابن عصفور، تحقيق الدكتور: صاحب أبو جناح، مديرية دار الكتب للطباعة والنشر، جامعة الموصل، بغداد.

- شرح الرضي على الكافية، تصحيح وتعليق يوسف حسن عمر، من منشورات جامعة قار يونس، بنغازي، ط/ ٢، ١٩٩٦م.

- شرح المفصل لابن يعيش، عالم الكتب بيروت.

- شرح المقدِّمة الجزوليَّة الكبير، للأستاذ أبي علي الشلوبين، دراسة وتحقيق د.تركي العتيبي، مؤسسة الرسالة، بيروت، ط/ ٢، ١٤١٤هـ.

- شرح الملوكي في التصريف، لابن يعيش، تحقيق د.فخر الدين قباوة، المكتبة العربية بحلب، ط/ ١، ١٣٩٣هـ.

- الصفوة الصفية في شرح الدُّرَّة الألفية، للنيلي، تحقيق أ.د/ محسن بن سالم العميري، من منشورات جامعة أم القرى، ١٤١٩هـ.

- الكتاب، لسيبويه، تحقيق: عبد السلام هارون، الطبعة الثالثة، عالم الكتب، بيروت، ١٤٠٣هـ - ١٩٨٣م.

- اللباب في علل البناء والإعراب، للعكبَري، تحقيق غازي مختار طليمات، دار الفكر، ط/ ١، ١٤١٦هـ.

- اللمع في العربيَّة، لأبي الفتح ابن جني، تحقيق حامد المؤمن، عالم الكتب، ط/ ٢، ١٤٠٥هـ.

- المساعد على تسهيل الفوائد، لابن عقيل، تحقيق د.محمد كامل بركات، من

منشورات جامعة أم القرى، ١٤٠٠هـ.

- مغني اللبيب عن كتب الأعاريب، لابن هشام الأنصاري، تحقيق: مازن المبارك، ومحمد علي حمد الله، دار الفكر، ط/ ١، ١٤١٢هـ.

- المفصّل في علم اللغة، لأبي القاسم الزمخشري، قدم له وراجعه: محمد عز الدين السعيدي، دار إحياء العلوم.

- المقاصد الشَّافية في شرح الخلاصة الكافية، لأبي إسحاق إبراهيم بن موسى الشاطبي، حققه مجموعة من الأساتذة، من منشورات جامعة أم القرى، ط/ ١، ١٤٢٨هـ.

- المقتضب، لأبي العباس المبرِّد، تحقيق: محمد عبد الخالق عضيمة، عالم الكتب، بيروت.

- الممتع في التصريف، لان عصفور، تحقيق د.فخر الدين قباوة، دار المعرفة، ط/ ١، ١٤٠٧هـ.

- المنصف، لأبي الفتح ابن جني، تحقيق الأستاذين إبراهيم مصطفى، وعبدالله أمين، من منشورات وزارة المعارف العمومية بمصر، ط/ ١، ١٣٧٣هـ.

- منهج ابن مالك في وضع الألفيَّة، للدكتور عزمي محمد سلمان، منشور في مجلة مجمع اللغة العربية في الأردن، العدد: ٨٤.

- همع الهوامع في شرح جمع الجوامع، تأليف: جلال الدين السيوطي، تحقيق: أحمد شمس الدين، دار الكتب العلمية، ط/ ١، ١٤١٨هـ.

Ibn Malik's Approach in Ordering the Chapters of Al-Alfiya

Dr. Sultan bin Awad al-Awfi

Assistant Professor in the Department of Linguistics, Faculty of Arabic language at the Islamic University

Abstract

Alfiya in grammar months grammatical texts that have spread among the scholars and students, and of the leading what distinguishes curriculum authoring arrangement where, where he took into account the son of the owner start Baloam then specifically, and was keen to fit doors and chapters, and make it the basis of its proceeds in place, each this came into account the educational purpose of the millennium.

This research To view this topic in detail has worked, showing its features and its ills and foundations, and collects the sayings of the scholars scattered in it, and I chose the Millennium room for him what I referred to earlier of fame and celebrity approach to the students today.

Key words:

(Alfiya), (curriculum son of the owner), (Millennium), (Order grammatical doors), (studies on the Millennium), (accounted for as such).